جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم السياسية
علاقات دولية
علاقات دولية واستراتيجية

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
خولة شهباوي

يوم:26/06/2018

دورالعامل الأمني في توجيه العلاقات الأورو-متوسطية

لجنة المناقشة:

مصطفى بخوش	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
لعسل نور الدين	أ. د.	جامعة محمد خيضربسكرة	رئيس
حمدان محمد الطيب	أ	جامعة محمد خيضربسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2018 - 2019

بسم الله الرحمان الرّحيم

«وتوكل على الله وكفى بالله وكيلا »

سورة الأحزاب

الآية "03"

شكر وعرفان

وما توفيقي إلاّ بالله عز وجل أشكر إلاهي الذي وفقني لهذا العمل

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد لكل من قدم لي نصائح وتوجيهات لإتمام هذه المذّكرة

الشكر للأستاذ "مصطفى بخوش"

أشكركم جميعا.....

إهـــــداء

أهدي عملي هذا إلى أمي حبيبتي

حفظها الله

خولة شهباوي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: إطار مفاهيمي	
1-المبحث الأول: مفهوم الأمن في المقاربة الأوروبية	**10**
-**المطلب الأول**:تعريف الأمنو المفاهيم المرتبطة به	**10**
-**المطلب الثاني**:تعريف الأمن في المقاربة الأوروبية	**17**
-**المطلب الثالث**:أهمية الأمن في المواثيق الأوروبية تجاه منطقة المتوسط	**22**
2-المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة للأمن في منطقة المتوسط	**26**
المطلب الأول: الأمن في النظرية الواقعية	**26**
المطلب الثاني: الأمن في النظرية المثالية	**30**
المطلب الثالث: الأمن في المدرسة الليبيرالية	**31**
المطلب الرابع: المقاربات الأمنية لمدرسة كوبنهاجن	**33**
3-المبحث الثالث: تطور دور العامل الأمني في العلاقات الأورومتوسطية	**35**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: العامل الأمني من معاهدة ماستريخت 1991 الى مسار برشلونة	**35**
المطلب الثاني: تغير مفهوم الأمن من مؤتمر برشلونة الى سياسة الجوار الأولى	**37**
المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن من سياسة الجوار الأولى الى مشروع سبيرنغ 2011	**40**
الفصل الثاني: تأثير البعد الأمني في هندسة العلاقات الأورومتوسطية	
1-المبحث الأول: الأبعاد الأمنية في العلاقات الأورو متوسطية	**45**
المطلب الأول: أبعاد الأمن في العلاقات الأورومتوسطية	**45**
المطلب الثاني: مستويات و مرتكزات الأمنية في طبيعة العلاقات الأورومتوسطية	**51**
2-المبحث الثاني: المبادرات الأوروبية و علاقتها بالأمن في المتوسط	**58**
المطلب الأول: الحوار المتوسطي منتدى 5+5	**59**
المطلب الثاني: الشراكة الأورومتوسطية "مسار برشلونة"	**62**
المطلب الثالث:الإتحاد من أجل المتوسط	**68**
المطلب الرابع: سياسة الجوار الأولى و الثانية	**75**
3- المبحث الثالث: انعكاسات الاستراتيجيات الأوروبية على طبيعة علاقات	**82**

فهرس المحتويات

التعـاون الأورومتوسطية	
المطلب الأول: علـى المستوى الإقتصـادي	**82**
المطلب الثاني: علـى المستوى السيـاسـي	**86**
المطلب الثالث:علـى المستوى الاجتماعي و الثقـافـي	**90**
4-المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأورومتوسطية في ظل أمننة المتوسط	**91**
المطلب الأول: ثبـات العـلاقات الأورومتوسطية على حالها	**91**
المطلب الثاني: تراجع العلاقـات الأورومتوسطيـة	**92**
المطلب الثالث: تعزيز و تطـور العلاقات الأورومتوسطية	**92**
خلاصة الفصل	**93**
الخاتمة	**95**
قائمة المصادر والمراجع	**98**
الملخص	

مقـــدمة

تأخذ أهمية الأمن في منطقة المتوسط دورا هاما خاصة في ظل بعدها الاستراتيجي وما يميز هذه التحولات والتغيرات بما يتعلق من ارتباطات تمس المسائل و القضايا المتعلقة بالأمن في هذا المشهد الدولي الراهن بعد الحرب الباردة، تفجرت المخاطر والتهديدات وأصبح الأمن لايتعلق بالدولة أو دولتين بل يشمل النظام الدولي ومن المؤكد أننا أمام هيكل جديد للنظام العالمي يفرض تصور جديد لإدارة الأزمات،إذ توجه العالم إلى سياسة التكتلات وبناء أطر تدير الهيكل العام للأزمات الدولية عن طريق بناء جسر من التعاون و بناء شراكة تشمل كل المجالات وبالتالي تفعيل الحوار بين الفواعل السياسية لتأسيس مقاربة لدور الوحدات في إدارة الأزمات والمخاطر الدولية ومن هذا المنطلق أصبح المتغير الأمني أداة و قوة دبلوماسية فعالة تسير منه الدولة احد أهمها (الشراكة الاورو–متوسطية). تمثل أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في إتمام الشراكة الأورو–متوسطية في أن الاتحاد الأوروبي لديه الآن اتفاقية شراكة مع كل بلد كان في يوم من الأيام جزءاً من الإمبراطورية الرومانية.

وينظر لهذه الشراكة (الشراكة الاورو متوسطية) على أنها إعادة إنشاء العالم الروماني وهي تمثل تضمينًا رسميًا لحافة البحر الأبيض المتوسط في المجال الأوروبي للمرة الثالثة في التاريخ، ففي العصر الكلاسيكي كان البحر الأبيض المتوسط محور الحضارة الغربية خلال الحقبة الاستعمارية ومع مرور الزمن تم عكس هذا الموقف وستكون المحاولة الثالثة للتكامل عبر البحر المتوسط مختلفة عن المحاولات السابقة الأخرى من حيث أنها ستقام على أساس التوافق المتبادل بدلاً من الغزو، على الرغم من أن التفاوتات الاقتصادية ستجعل الاتحاد الأوروبي الشريك المسيطر في الوقت الحاضر.

إن الشراكة الأورو–متوسطية توفر فرصة فريدة لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية عبر المنطقة الأورو–متوسطية وقد وضعت عملية برشلونة أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في المنطقة، ما يمثل تحولا كبيرا في علاقة ضفتي المتوسط الغير متوازنتين، نظرا للهوة الكبيرة التي تميز الشمال المتوسطي عن

جنوبه، وقد استهدفت أسس الشراكة الآليات الممكنة لتجسير هذه الهوة، وتقريب الشعوب والثقافات، ورفع مستوى التعاون والتبادل التجاري، لأجل تحقيق طموح وغايات الشركاء المتوسطيين.

لقد وضع الشركاء المتوسطيين آليات وترتيبات ومبادرات داعمة، لغرض الالتزام بتلك الأسس وتحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وتحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة، الذين يتطلعون إلى شراكة أوسع في إطار تكافؤ الفرص والتنمية الاقتصادية المستدامة. فالمعطيات الأمنية الجديدة أعطت شكلا جديدا في بناء علاقات وروابط بين دول المنطقة في ظل التنافس والاستقطاب الدولي في إطار إعطاء رؤية إستراتيجية ومبادرات تعاونية مشتركة تبرز الرغبة في تحقيق مصالح وأهداف وامن واستقرار المنطقة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها حوض البحر المتوسط عبر هذا الواقع الذي يركز على المؤشرات الأمنية التي تؤثر على توجهات ومستقبل المنطقة ايجابيا أم سلبيا.

أهمية الموضوع:

* الأهمية العلمية التي تركز على فهم وتحليل مفهوم الأمن و مدى تأثيره على العلاقات الأورومتوسطية من خلال بناء تصور جديد لواقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط.

* الأهمية العملية تكمن في دراسة طبيعة العلاقات الأورومتوسطية وما يحكمها من مؤشرات ومتغيرات والتي تعكس بالضرورة تهديد لأمن وإستقرار المنطقة.

إعطاء رؤية إستراتيجية جديدة مبنية على أسس التعاون المشترك

أهداف الدراسة

- الأمن موضوع متشابك يتميز بالتعقيد هدف هذه الدراسة تفكيك وتفسير الجانب النظري للأمن ودراسة أهم المقاربات والأطر النظرية المفسرة لظاهرة الأمن

- التعمق في دراسة دور وتأثير المتغير الأمني في تحريك وتوجيه العلاقات الأورومتوسطية وما ينعكس تأثيره في تحقيق السلم والاستقرار الدولي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: الميول الشخصي ودافع ذاتي للرغبة في دراسة هذا الموضوع من خلال تحليل وفهم التفاعلات الأمنية الجديدة وأثر التهديدات والمخاطر التي بالضرورة تنعكس على الأمن الدولي والأمن المتوسطي.

محاولة اضافة اثراء جديد ورؤية تنبؤية جديدة للأمن في المتوسط في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية.

الأسباب الموضوعية:

- معرفة طبيعة العلاقات الأورومتوسطية وأساس التعاون والشراكة والربط بين المتغير الأمني والتفاعلات بين أوروبا والمتوسط.
- تحليل الإستراتيجيات والمبادرات الأمنية في تفعيل وتنشيط العلاقات الأورومتوسطية.

إشكالية الدراسة:

المتوسط يعتبر منطقة أفرزت العديد من القضايا على ضوء التهديدات الأمنية الراهنة التي محل اهتمام الدول الأورو– متوسطية ما يمكن ان يدعم الشراكة لرؤية جديدة ومنه نذهب الى التساؤل التالي:

ما هو دور المتغير الامني في تحديد شكل العلاقات الاورومتوسطية ؟

يندرج تحت هذا التساؤل تساؤلات أخرى مفادها:

1– ماهو مفهوم الأمن وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له؟

2– ماهي خصائص الأمن في المقاربة الأوربية؟

3– ماهي التأثيرات و التغيرات التي طرأت على العامل الأمني في اطار العلاقات الأورومتوسطية؟

4- ماهي أهم المبادرات الأمنية الأوروبية تجاه منطقة المتوسط؟

5- كيف يؤثر المتغير الأمني في مستقبل العلاقات الأورومتوسطية؟

- للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية فإننا نضع ونطرح جملة من الفرضيات التالية المتعلقة بموضوع الدراسة في شكل اجابات مؤقتة التي تساهم في فهم وتحليل وتحديد موضوع الدارسة.

الفرضية الرئيسية:

- كلما تعددت التهديدات في ضفتي المتوسط كلما أصبح العامل الأمني المحدد الرئيسي في العلاقات الأورومتوسطية؟

الفرضيات الثانوية:

1-كلما كانت هناك مبادرات أوروبية مشتركة في منطقة حوض المتوسط كلما كان هناك علاقات مبنية على الشراكة في تحقيق أهداف وتعاون مشترك خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة لمنطقة المتوسط.

2-مستقبل العلاقات الأورومتوسطية مرتبط بتأثير العامل الأمني في بناء رؤية استراتيجية وتكامل مشترك بين ضفتي المتوسط.

منهج الدراسة:

تركز الدراسة في تحليلها على أدوات منهجية تفرضها متطلبات البحث العلمي للتفسير وتوضيح الظاهرة محل الدراسة ومنه اعتمدنا في دراستنا على الأدوات المنهجية التالية:

1-**أداة الوصف والتحليل:** يتطلب استخدام الوصف والتحليل لتوضيح بعض أفكار الدراسة وكان واضح من خلال وصف والتحليل العميق لطبيعة العلاقات الأورومتوسطية وأهم ما يميز هذه العلاقات

2-**أداة تحليل المضمون:** تم استخدام هذه الأداة لمعرفة وتوضيح التفاعل بين المتغير الأمني والعلاقة الأورومتوسطية ومدى التأثير المتبادل وانعكاسه على منطقة حوض البحر المتوسط وعلى استقرا ر وأمن الدول.

الدراسات السابقة:

تم الاستعانة بمراجع هامة تطرقت إليها كمرجع أساسي يساعد في كيفية معالجة الظاهرة موضوع الدراسة، حيث أن كثرة المراجع تعيق أحيانا الباحث أو الدارس للموضوع في تفسير ومعالجة هذه الظاهرة، وهذا ما ينطبق على دراستنا من حيث الأمن من أهم القضايا التي أعطت اسهامات كثيرة في العلاقات الدوليّة خاصة المتعلقة بالأمن في المتوسط والتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة حوض البحر المتوسط، رغم ذلك ركزت في دراستي هذه على المراجع التي تواكب الأمن من خلال التغيرات والتطورات التي طرأت عليه، ومن أهم الكتب:

أ- كتاب: العلاقات الأوروبية المغاربية 2017، للباحث والدكتور عياد محمد سمير، حيث تناول التحولات السياسة الأوروبية اتجاه منطقة المغرب العربي والتي ظهرت بشكل واضح في الشراكة الأوروبية – المتوسطية التي عقدت في برشلونة عام 1995 لوضع أسس جديدة في تحقيق المصالح – التوازن والاستقرار وتوزيع المنافع والأعباء وفتح حوار عربي أوروبي يركز على فرضية أو مقاربة جديدة في مكافحة الإرهاب الدولي وتفعيل الحوار المشترك وتحقيق الأمن والسلام في منطقة المتوسط.

ب- كتاب: السياسة الدولية والاستراتيجية – المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية للكاتبة هايدي عصمت كارس، والتي تناولت فيه وركزت على الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في إطار العلاقات الأورومتوسطية وذلك للترويج للديمقراطية والحكم الرشيد في جنوب المتوسط والتركيز على التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب –الهجرة) في جنوب المتوسط والتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

إذن هناك نقاط مشتركة ترتبط بالمتغير الأمني والهدف من هاته الدراسات هو تحقيق الهدف نفسه "الأمن" وكيفيّة تحريك العلاقات الأورومتوسطية وفقا للمتغيرات والتفاعلات الأمنية بين أوروبا ودول المتوسط.

هيكل الدراسة:

استنادا لطبيعة الموضوع ووفقا للإشكالية والفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: إطار نظري مفاهيمي

حيث نحاول في هذا الفصل إعطاء مفاهيم للأمن في مفهومه اللغوي والإصلاحي ومفهومه الأوروبي مع تحليل الأمن لأهم النظريات والمقاربات التفسيرية التي تركز على المتغير الأمني وعرض تطور دور الأمن في العلاقات الأورومتوسطية.

الفصل الثاني:

معالجة تأثير العامل الأمني في هندسة العلاقات الأورومتوسطية من خلال أهم المرتكزات الإستراتيجية والمبادرات الأوروبية التي تسعى لتحقيق الأمن في المتوسط، اضافة الى تقديم رؤية واستشراف عبر تقديم مؤشرات وسيناريوهات للتنبؤ بمستقبل العلاقات الأورومتوسطية في ظل أمننة المتوسط.

الفصـــــل الأول

إطار مفاهيمي نظري

تطورت الدراسات الأمنية وشكل الأمن محور أساسي في تطوير العلاقات الدولية بإعتباره أنه الهدف الرئيسي الذي تسعى من خلاله الدول تحقيق السلام العالمي، حيث سنحاول في هذا الفصل تفكيك مصطلح الأمن واعطاء مفاهيم دقيقة تشمل معناه اللغوي والاصطلاحي رغم صعوبة أيضا إيجاد رؤية تحليلية واحدة للأمن مع تبيان تأثير العلاقات الأورو–متوسطية على المتغير الأمني لذا قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: مفهـوم الأمــن فـي المقــاربة الأوروبيـة
- ✓ المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة للأمن في منطقة المتوسط
- ✓ المبحث الثالث: تطور دور العامل الأمني في العلاقات الأورومتوسطية

1- المبحث الأول: مفهوم الأمن في المقاربة الأوربية

- المطلب الأول: تعريف الأمن والمفاهيم المرتبطة به

مفهوم الأمن واحدا من المفاهيم الخلافية الغامضة والمثيرة للجدل اذ يتبادر الى الذهن معان وقيم مختلفة حول الأمن لدى الدارسين وصانعي القرار[1] ومن هذا المنطلق يصعب إيجاد تعريف موحد متفق عليه، فتعددت الدراسات لدى الباحثين كلا حسب مجاله العلمي الذي يتصور منه التحليل الدقيق لمفهوم الأمن.

يركز هذا المبحث على بعض تصورات الأمن ويقف على المفاهيم والدلالات التي ينطوي عليها وفقا للتحليل المنهج اللغوي للمصطلح والمفاهيم المتعلقة به مع معالجة أهم النظريات المفسرة له.

أولا: المفهوم اللغوي للأمن:

- **الأمن:** طمأنينة النفس وزوال الخوف كما أنه يتعلق بالمستقبل واستنادا على ذلك تعريف **عبد القاهر الجرجاني** بأنه: " **عدم توقع مكروه في الزمان الآتي**".

- كما ورد الأمن في النص القرآني لأكثر من مرة و هذا ما تجلى في قوله تعالى: " **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف**"[2]، وقوله: " **ثم أنزل عليكم من بعد أمنة نعاسا يغشي طائفة منكم** "[3]، و في قوله تعالى: " ..... **وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به...**"[4]

- ونستنتج من خلال ما ورد من تعريف لمصطلح الأمن في معناه اللغوي وما ورد في النص القرآني بأن الأمن هو ضد الخوف فهو الاطمئنان الناتج عن الثقة بالله وكذلك الغير وبالتالي ينتج عنه حالة شعورية يحس بها الفرد براحة نفسية تخلو من مصادر الخوف مما يجعل حياته مطمئنة.

- الشعور بالأمان بالضرورة راحة نفسية نتيجة زوال عوامل كثيرة تسبب عدم الطمأنينة، فإحساس الإنسان أنه خالي من الخوف والتوتر وأن يكون سليما من كل أذى، مع وجود الثقة و التصديق بالأمان[5].

- في المحيط الذي يعيشه دون أي عامل يستدعي العدوان أو الهرب ...

---

[1] ثائر خليل حمد، **الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 26

[2] قرآن كريم، **سورة قريش**، الآية 2-3-4.

[3] قرآن كريم، **سورة آل عمران**، الآية 154.

[4] قرآن كريم، **سورة النساء**، الآية 83.

[5] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. تخصص دراسات متوسطية ومغاربية الأمن والتعاون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، 2014، ص 19.

- هناك فرق بين الأمن، الأمانة، الأمنة:

- الأمن مصدر آمن وفعلها من باب: فهم، وسلم، والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، أما الأمنة: طمأنينة تتحقق مع بقاء أسباب الخوف والأمنة: الذي يثق بكل أحد[1].

كما هناك تعاريف لغوية أخرى للأمن، حيث جاء في أغلب المصادر اللّغوية بدلالات متقاربة او متطابقة أحيانا، إذ جاء ذكر كلمة (الأمن) في مصادر اللّغة العربية بمعنى كونه ضدّ الخوف وهو حالة الطمأنينة، فيقال اطمأن ولم يخف أي أمن ويقد قاموس (ميريام – ويبستر) الإنجليزي دلالتين لكلمة (Security) هما:

- التحرر من الخطر أي السلامة (Safety)

- التحرر من القلق أي الشعور بالثقة أو الطمأنينة (Confidence)[2]

والأمن بدلالة Security تشير هنا إلى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة جراء انتقاء الحظر واستعمالات هذه اللفظة في اللغة متشبعة وكثيرة فالأمن هو: طمأنينة النفس وزوال الخوف، وأصل المفردات (الأمن والأمانة والأمان) مصادر تستعمل في اللغة اسما للحالة التي يكون عليها الانسان في الأمن.[3]

استخلاصا من التعاريف السابقة الأمن هو هدوء النفس، زوال الخوف بمعنى راحة النفس عن أي سبب أو تهديد يؤدي بالإنسان لعدم الراحة، أو الرعب من شيء يعيقه.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للأمن

تعددت المفاهيم و تباينت الآراء حول مفهوم الأمن، كما يتفق معظم الباحثين على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل، و لذلك يتطلب فهم بنائه الاصطلاحي شرح مناقشة و تحليل أهم التعاريف التي حاولت أن توضحه و تحدده و تضبطه.[4]

---

[1] حسام ابراهيم حسين ابو الحاج،**تدابير الأمن الداخلي وقواعده العامة في الدولة في ضوء مقاصد الشريعة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الفقه والأصول، كلية الدراسات العليان جامعة الأردن، 2006، ص 10.

[2] ثائر خليل حمد، المرجع السابق، ص 26

[3] المرجع نفسه، ص ص 26 –27.

[4] جلال حدادي، المرجع سابق، ص 13.

- مفاهيم الأمن نسبية، تتغير، تتسع نتيجة اختلاف آراء المفكرين والباحثين والدارسين في المجال السياسي، لم يتضح مفهوم شامل واضح ودقيق بمفهوم الأمن، لكل باحث له تصور أو رؤية لتفسيره للأمن.

سوف نحاول أن نعطي مفاهيم متعددة تشمل كل الجوانب التي تتعلق بالأمن موضوع الدراسة، من خلال هذه التعاريف يتضح تنوع لمفاهيم الأمن اضافة إلى وضوح بعض أوجه الشبه والإختلاف في بعض التعاريف في حين أن هناك تعاريف ومفاهيم متشابه وتتفق من حيث المنطلقات والتوجهات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الاتصالية ..... إذن أعطى الباحثين مجموعة من التعاريف سنتطرق إليها كالتالي:

يعرفه الأستاذ " **عمر سعد الله** " بأنه " **حالة ترى فيها الدولة أنه ليس ثمة أي خطر في هجوم عسكري أو ضغط سياسي أو اجبار اقتصادي بحيث نتمكن من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها**"[1].

- " **عمر سعد الله** اعتبر الأمن حالة شعورية تعيشها الدولة وحصر الأخطار المهددة له في ثلاثة جوانب (العسكرية، السياسية، الاقتصادية) كما ربط حرية الدولة للعمل على تحقيق التنمية والتقدم أي تأمين السياحة الوطنية.

- نلاحظ من هذا التعريف أنه ركز على الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تدعم وتحقق الأمن.

- بينما يري " **روبرت ماكنمارا** " (**macnmara robert**) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق يرى في كتابه " **جوهر الأمن** " أن: " **الأمن هو التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمي و بدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن**" [2]

- ركز " **روبرت ماكنمارا** " وربط مفهوم الأمن بالتنمية، فتحقيق أي دولة للتنمية عبر كل المستويات وتشمل كافة الأبعاد (الاجتماعية، السياسية، الثقافية، العسكرية، الاقتصادية ...) تجعل الدولة قادرة على مواجهة الأخطار والتهديدات التي تشكل عائق على أمنها.

---

[1] مرجع نفسه، ص 13.

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، بسكرة: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 19.

- الأمن عند " **هوليستي** " بأنه " **الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات و الطاقات المتاحة لها سواء ما يتعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانبا من قوة الدول الكبرى** "[1].

هذا المفهوم يركز على مفهوم الأمن القومي وحماية الدول أمنها من التهديدات الداخلية والخارجية بأقصى القدرات والإمكانيات والإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن الدولة.

- يقدم " **هنري كسنجر** " تعريف للأمن بأنه " **أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء** "[2].

البقاء وقوة الدول ومكانتها تتحقق بتحقيقها وحفاظها على أمنها واستقرارها.

- أما "**باري بوزان**" (**barry buzzan**) أحد المختصين في الدراسات الأمنية يرى من جهته بأن الأمن يعني " **العمل على التحرر من التهديد**"وكما يعرفه بأنه " **غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع** "[3].

- تعتبر تعريفات " **باري بوزان** " للأمن من أهم التعريفات و الأكثر تداولا في المجالات الأمنية و من خلال التعريفين السابقين للأمن حيث يرى" **باري بوزان** " ينظر للأمن في مفهومه الموسع حيث لم يحصر الأمن في الدولة فقط أو في بعد من الأبعاد و إنما أعطى تصور جديد لمفهوم الأمن ليشتمل خمسة أبعاد أساسية هي: البعد العسكري، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي ..... و هذه الأبعاد لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل مرتبطة فيما بينها بل كل منها تحدد نقطة مركزية لمواجهة التهديدات و الأخطار لتحقيق الأمن وفق هذه القيم الأساسية للمجتمع.

- بعض المفاهيم للأمن لأبرز المفكرين والباحثين السياسيين نذكر منهم:

---

[1] ليندة عكروم،المرجع السابق، ص 20.

[2] جلال حدادي، مرجع سابق، ص 14.15.

[3] تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 20.

" وولتر ليبمان "(walter lippman)" أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[1].

- وهنا يوضح **وولتر** تحقيق الامن يكون بعدم التعرض للقيم الأساسية للخطر لتجنب الوقوع في حرب أو نزاع أو صدام ويكون تحقيقها بفضل التحديات لحماية هذه القيم الأساسية للمجتمع.

- **ارن ولد والفر (Arnold walfers)** يعرف الأمن على أنه «**من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر**»

- وهنا ربط الأمن بالعوامل الموضوعية والذاتية،فالعوامل الموضوعية التي تتعلق بالبيئة الخارجية وطبيعة العلاقات بين الوحدات السياسية في النسق الدولي ومدى الامكانيات التي تتيحها الدولة بالسلوك العقلاني الرشيد في السيطرة على العوامل الخارجية التي تهدد أمن الدولة وربط العوامل الذاتية والقدرات التي تملكها الدولة لصناعة قرار استراتيجي يحمي حدودها وأمنها القومي.

- **بوت و ويلر (Both and wheeler) «لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك نظرا الى الأمن على أنه عملية تحرر»**

- وهنا ركز **بوت و ويلر** على أن الأمن لا يتحقق إلا على قدرة الأفراد والمجموعات والكيانات السياسية للحفاظ والدفاع على كيانها عن طريق العمل على التحرر من الأخطار والتحديات لضمان البقاء والهيمنة.

- ومنه يعتبر الأمن، مفهوم مرن وغير محدد ولا يقتصر على تفسير حالة أمنية محددة وهو في ذلك شأنه شأن المفردات الاصطلاحية المعاصرة التي تتنوع مقاصدها دلالاتها واستخداماتها التطبيقية بحسب طبيعة التعامل معها والهدف من ذلك التعامل، وبالرغم من تفاوت الآراء ووجهات النظر حول مفهوم الأمن اصطلاحا إلا أن جوهر أي تعريف في الأمن يدور حول غياب الشعور بالتهديد والإحساس بالخطر.[2]

---

[1] جون بلبيس، ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية تر (مركز الخليج للأبحاث) الامارات العربية المتحدة:** مركز الخليج للأبحاث للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 414 ،415.

[2] ثائر خليل حمد، ص 27.

التعريف الإجرائي للأمن:

سنقدم تعريفين للأمن في مفهومه الإجرائي الشامل⇦

أولاً: مفهوم الأمن متغير تبعا لظروف الزمان والمكان التي تطرأ على البيئة الدولية وفقا لعوامل واعتبارات داخلية وخارجية، الأمن مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، يتغير بتغير التحولات والتغيرات التي تحدث في بنية النظام الدولي وفي طبيعة العلاقات بين الوحدات السياسية،كما يرتبط بالأوضاع والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية " "**ديناميكية**" مركبة لا تتصف بالجمود[1].

- فترة الحرب الباردة سيطر على مفهوم الأمن في معظم المؤلفات التي اختصت في المجال الأمني ركزت على الأمن في بعده العسكري وانحصر الاهتمام الرئيسي على القدرات العسكرية، الا أن مع انتهاء الحرب الباردة خاصة في الآونة الأخيرة هناك تغير في مفهوم الأمن ليشمل أبعاد وقطاعات أخرى. حيث **باري بوزان** "**Barry Buzzan**" حاول اعطاء مفهوم شامل للأمن يشمل كل أبعاده، قدم صورة موسعة في مفهوم الأمن عكس المفهوم التقليدي الذي كان منحصرا في البعد العسكري.

- **ومنه ميز بوزان** " **Barry Buzzan** " بين خمسة أبعاد اساسية للأمن[2]:

✓ **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

✓ **الأمن السياسي:** يعني الاستقرار التنظيمي للدول نظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

✓ **الأمن الاقتصادي:** ويخص النفاذ أو الوصول الى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدولة

✓ **الأمن الاجتماعي:** يخص قدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط نصوصيتها في اللغة الثقافة،الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذلك التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

---

[1] سليمان عبد الحربي،**مفهوم الأمن،مستوياته وصيغه وتهديداته ودراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية،الكويت،العدد 19،(د،س،ن).

[2] عبد النور،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي**،الجزائر،المكتبة العصرية للنشر،2005،

✓ **الأمن البيئي:** يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية وهذه الأبعاد حسب بوزان تكون مرتبطة ببعضها البعض دون إنزال مجال عن الآخر بل كل منها تحدد نقاط هامة محورية في الاشكالية الأمنية.

- **باري بوزان** "**Barry Buzzan**" حاول اعطاء مفهوم شامل للأمن يشمل كل أبعاده، قدم صورة موسعة في مفهوم الأمن عكس المفهوم التقليدي الذي كان منحصرا في البعد العسكري ومنه حاولنا اعطاء بعض المحاولات لبعض الباحثين في الدراسات الأمنية الاستراتيجية للتوضيح أكثر في ماهية الأمن والجوانب التي تشمل التصورات التحليلية للسياسيين الفاعلين في تطوير المقاربات الأمنية ومواجهة التحولات التي طرأت على الساحة الدولية.

ثانياً: اتخاذ السبل الكفيلة لمواجهة الأخطار ومعالجتها، الأمر الذي يمكن على ضوئه القول بأن فكرة الخوف والإحساس بالخطر كان الدافع وراء الترتيبات الأمنية التي لجأ اليها الفرد لحماية ذاته وضمان بقائه يقوم البعض بصياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية هي:[1]

✓ إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

✓ رسم استراتيجية لتنمية قوة الدولة.

✓ توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة.

✓ اعداد احتمالات للتهديدات الخارجية، واتخاذ إجراءات لمواجهتها.

هناك تحولات وتغيرات طرأت على مفهوم الأمن يبرز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة وما تلاها من متغيرات كأحداث:11 سبتمبر 2001 والتي ساهمت في طرحها الكثير من الدول كالهجرة الغير شرعية،الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي،تجارة الأسلحة...الخ[2]

- في ظل هذه التحولات الجديدة والتحديات التي طرأت على جميع المستويات(تحديات اجتماعية،سياسية، اقتصادية...) بالإضافة الى التهديدات اللاتماثلية ،نجد أن هذه الأخطار انعكست بشكل كبير على منطقة حوض البحر المتوسط وهذا له تأثيره على الدول الأوروبية في اعادة محورة علاقتها مع

---

[1] ثائر خليل حمد، المرجع السابق، ص ص 27 – 28.

[2] الموقع الالكتروني المتحصل عليه على الرابط التالي:-Guatemala/history.map flag.population&facts/britannica.com Democratic.de/p=42042 يوم (2016/04/24) على الساعة: (12:20)

دول المتوسط خاصة الضفة الجنوبية منه التي تمثل هذه الضفة نقطة هامة للمحور الأوروبي بحكم الشراكات والاتفاقيات التي تربطها بدول الضفة الجنوبية من المتوسط في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[1] وبالتالي الاشكال هنا: كيف ساهم الامن في منطقة المتوسط في تفعيل علاقات التعاون الأورومتوسطي؟ وماهو مفهوم الأمن في ظل التحديات التي تشهدها المنطقة في الدائرة الاوروبية؟ وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في المقاربة الأوروبية

يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة يندرج هذا الحوار ضمن سياسته الخارجية الأمنية المشتركة، أعطى دفعا وترتيبات جديدة تعكس وجود استراتيجية قابلة للتطبيق وعليه سعى الاتحاد الأوروبي منذ بروزه كقوة اقتصادية دولية، نحو ارساء سياسة أوروبية –متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين دول الاتحاد خصوصا في مجال الأمن والتعاون ذلك للتوصل لبعض الخطوات في مجالات إرساء التعاون وتخفيف حدة التوتر في ظل التطورات المحلية والإقليمية والعالمية "العولمة وثورة المعلومات" الذي يشهدها النظام العالمي الجديد.[2]

حيث يعمل الاتحاد الأوروبي على:[3]

– الحد من الهجرة غير شرعية الى أوروبا، لاسيما أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون، ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين في أوروبا إلى حوالي 1.5 مليون مهاجر هدفهم الاستقرار والبحث عن حياة أفضل.

– محاربة الإرهاب، لاسيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية مثل تفجيرات مدريد Madrid لندن Londres.

– نزع أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

– نشر المبادئ والقيم الأوروبية، خاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عياد محمد سمير، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر: 2017، ص ص 262 – 263.

[3] المرجع نفسه، ص ص 262 – 263.

– حل إشكالية الصراع العربي– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة الطريق، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

– تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية–المتوسطية بشكل خاص والدول العربية بشكل عام.

– استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.

– شمولية المفهوم الأوروبي للأمن، حيث إنه يمتد ليشمل الأمن السياسي والإقتصادي، المالي، والإجتماعي، والثقافي، وعليه يلاحظ أن إعلانات الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداءا بإعلان برشلونة عام 1995 وانتهاء بإعلان دبلنDublin عام 2004 تؤكد على وجود أبعاد أمنية مختلفة تعمل الدول الأوروبية على تحقيقها.

ومنه: أعطى الاتحاد الأوروبي مفهوم واضح لمفهوم الأمن يتضمن السيطرة على كل ما يهدد أمنه القومي ومصالحه الداخلية والخارجية بناءا على أهدافه الإستراتيجية المفعلة في منطقة حوض البحر المتوسط.

اذن نستنتج أن:**المفهوم الاوروبي للأمن=الاستقرار +الهيمنة + الضغط ⟸ المصلحة.**

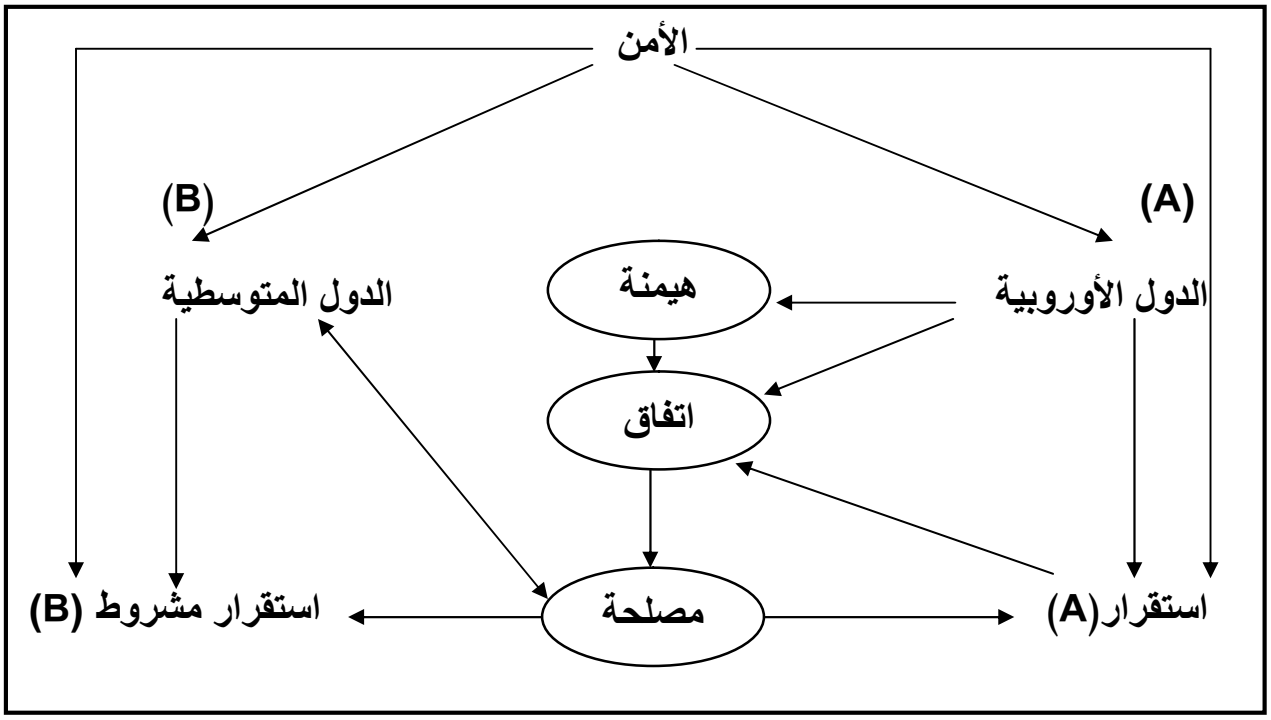

دائرة فلكية لحركة العلاقات الأورو–متوسطية في ظل المقاربة الأمنيّة.

المصدر: إعداد الطالب

- كذلك يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية كآلية جديدة لإدارة الأزمات المتوسطية لجعل منطقة حوض البحر المتوسط منطقة آمنة وذات استقرار دائم من خلال تبادل الحوار السياسي والأمني والثقافي بين مختلف الشعوب[1]

- كما يركز المفهوم الأوروبي للأمن ويعمل على تطبيق النقاط التالية[2]:

✓ الحد من الهجرة غير الشرعية الى أوروبا، خاصة أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 إلى 14 مليون.

✓ محاربة الارهاب لا سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات ارهابية مثل: تفجيرات مدريد ولندن.

✓ نزع أسلحة الدمار الشامل خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

✓ نشر المبادئ والقيم الأوروبية لا سيما ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الانسان.

✓ حل اشكالية الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية في إطار قرارات الأمم المتحدة وتطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

✓ تفعيل سياسة الجوار الأوروبية مع الدول العربية المتوسطية بشكل خاص والعربية بشكل عام

✓ تبادل الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية

✓ شمولية وسيطرة المفهوم الأوروبي للأمن لمنطقة المتوسط،ضرورة فرضتها التحولات والتهديدات في النظام العامي الجديد.

✓ ان الشروط الأمنية الأوروبية الجديدة والمخاطر ومصالح الأمن المشترك لأوروبا وحماية دول المتوسط والمناطق المجاورة لها والاهتمام المشترك في هذا الصدد حيث تشهد أوروبا ظهور اطار جديد للأمن العالمي[3]

✓ يستند الاطار الأمني الجديد الى مفهوم موسع للأمن حيث أسهم التكامل الأوروبي اسهاما كبيرا في أمن أوروبا،عملية خلقت تطوير للعلاقات السلمية بين الدول الأوروبية ، كما ساهم الاتحاد الأوروبي وأصبح

---

[1] برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**،مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، كلية العلوم السياسية والاقتصاد،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009،ص ص 43.38

[2] المرجع نفسه، ص ص 43 – 44.

***الاتحاد الأوروبي:** مؤسسة دولية للدول الأوروبية تضم 28 دولة تم تأسيسها بناءا على اتفاقية ماستريخت عام 1992 يساهم في تعزيز السلام والديمقراطية وقوة دفاعية أمنية بالنسبة للدول الأوروبية لحماية حقوق الانسان داخل وخارج أوروبا

[3] Extraordinary Council of miniters,European security : a Common concept of the 27 WEU countries "madrid 14 november 1995" from www.bits.de/NRANEu/docs/WEU141195,at 16/05/2015, on (09.00).

نموذجا للازدهار والاستقرار والسلام للسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية كمحرك أساسي للاستقرار السياسي الأمني،اضافة الى وزنها الاقتصادي والتجاري في اطار تأسيس سياسة خارجية أمنية مشتركة.

- ✓ سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية والأمنية على خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) ما يعزز السلك الدبلوماسي في الاتحاد الأوروبي للسلام والأمن،يسعى الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية تجاه دول المتوسط الى[1]:
- ✓ الحفاظ على السلام وتقوية الأمن الدولي
- ✓ تعزيز التعاون الدولي
- ✓ احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية
- ✓ تطوير ودمج ديمقراطية سيادة القانون

- الاتحاد الأوروبي هو لاعب رئيسي في أهم القضايا والبرامج الأمنية الاستراتيجية

"برنامج ايران النووي،استقرار الصومال والقرن الافريقي"،تقوم سياسته الأمنية الخارجية في حل النزاعات وتعزيز التفاهم الدولي على أساس الدبلوماسية المتمثلة في التجارة والمعونات الانسانية والأمن والدفاع دورا مكملا في استراتيجية الاتحاد الأوروبي[2]

تشكل سياسات دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت تعتمدها تجاه الضفة الجنوبية من المتوسط خاصة منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في ادارة العلاقات الدولية،حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي الى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي[3].

- إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كأداة أساسية للتحذيرات المبكرة ومنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات إضافة حاولت الدول الأوروبية ابرام اتفاقيات ومعاهدات "معاهدة القوات البوروندية " معاهدة للحد من عملية التسلح ونزع السلاح في أوروبا في اطار ابقاء حجز الزاوية في أوروبا الأمن والاستقرار[4].
- للحفاظ على أمنها الدول الأوروبية سعت الى تحقيق الأمن والاستقرار بالدرجة الأولى وتقديم المساعدة والتعاون لدول المتوسط خاصة الضفة الجنوبية التي شهدت توترات ونزاعات اثنية دخلت من

---

[1]Forreign & szcurity Policy , from: http://europa.eu/european-union/topics/foreign-security-policy-en at (02:33),on(18/05/2018)

[2]Ibid.

[3]جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 318، ديسمبر.

[4]Ibid,opcit, p.05

منطلق حماية أمنها على شكل عقد اتفاقيات وشراكات تعاون المبرمة تحت أشكال التعاون مع دول جنوب المتوسط لمنع الاختلافات الاقتصادية، الأمنية السياسية من أن تصبح تهديدات لدول الحوض المتوسط[1].

- الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد تشكل محورا اساسيا هاما منذ نهاية الحرب الباردة خاصة في الدول التي تشكل تهديدا للمنطقة الأوروبية، أخذ مفهوم الأمن لدى الدول الأوروبية حيزا ودورا مهم في بناء شراكات واستراتيجيات في الضفة الجنوبية من المتوسط لما تميزت به المنطقة من تفاعلات متنوعة على المستوى الداخلي[2]

- يركز الاتحاد الأوروبي في المقاربة الأمنية تجاه الدول على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني ويهدف الى تحقيق السياسات الأمنية في المنطقة "منطقة حوض البحر المتوسط " بين ضفتي المتوسط تحت تسمية الشراكات الأورو متوسطية الى سياسة الجوار الأوروبية وصولا الى الاتحاد من أجل المتوسط بهدف انشاء منطقة للسلام ،تحقيق المصالح، تحرير التجارة.....[3]

- التوجه الجديد للدول الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي والمواثيق التي ينص وتطبيق الاستراتيجيات المطبقة لأوروبا الرامية الى زيادة مستوى تدخلها في المناطق الدولية والإقليمية المجاورة لها[4] ارسل الاتحاد الاوروبي بعثات لحفظ السلام الى العديد من المناطق التي تشهد اضطرابات مثلا: التوصل الى وقف اطلاق النار بين جورجيا وروسيا ونشر مراقبين من الاتحاد لمراقبة الوضع وتقديم مساعدات للنازحين بسبب القتال[5]

- تعتمد السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CCDP) على القوى المخصصة التي تساهم بها دول الاتحاد الأوروبي في[6]:

- عمليات نزع السلاح المشتركة
- مهام انسانية ومساعدات
- منع النزاعات وحفظ السلام
- ادارة الأزمات على سبيل المثال صنع السلام والاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع

---

[1] Ibid,opcit , p.05

[2] جعفر عدالة، نفس المرجع السابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5] Foreign & security policy, fromhttp://europa.eu/european-union/topics/foreign-security-policy-en , at (03:15), on (18/05/2018)

[6] Ibid,opcit, p.p 05- 06

- قام الاتحاد الأوروبي عام 2003 بحوالي 30 بعثة مدنية وعمليات عسكرية في ثلاثة قارات كانت كلها ردود أفعال على الأزمات:

1- بناء السلام بعد التسونامي في اندونيسيا

2- حماية اللاجئين في مالي وجمهورية افريقيا الوسطى

3- مكافحة القرصنة قبالة الصومال والقرن الافريقي

- هذه المبادرات الانسانية والتدخلات لحفظ السلام الدولي التي يسعى الاتحاد الأوروبي من خلالها على لعب دور مزود استراتيجي هام بين الدول لتعزيز أهمية الأمن في المنطقة الأوروبية وتفعيل الاتفاقيات والاستراتيجيات في ظل التفاعلات التي تشهدها الدول في بعدها السلبي ارتبطت بدور الاتحاد الاوروبي والاتفاقيات والقوانين التي ينص عليها تحت شعار التدخل في ابرز المواقف والمشاهد الدولية لدفع تحسين الوضع الأمني.

المطلب الثالث: أهمية الأمن في المواثيق الأوروبية تجاه منطقة المتوسط

- عمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال منع الصراع وفيما يتعلق أيضا في البنية الأمنية الأوروبية.[1]

- حيث تظهر التجربة داخل أوروبا وخارجها أن المؤسسات احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون من بين أفضل الضمانات للسلوك السلمي هذه المبادئ مكرسة في الوثائق الاوروبية التي تشكلت على شكل اتفاق مبرم "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" على المنظمة التعامل مع المشاكل التي تنطوي على الأقليات القومية العرقية والدينية للوقاية من الصراعات والتوترات وتحقيق السلام الدائم[2].

- يعتبر مؤتمر الأمن والتعاون conferonce on Security and cooperation in europe CSCE أهم ما توصلت إليه الدبلوماسية في القارة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لتخفيف التوتر في القارة في وقت اشتد فيه الصراع بين الكتلتين[3].

---

[1] **Extraprdnary council ministers**, security: a cmmon concept of th 27WEU countries "14 november 1995"fromwww.bits.de/NRANEU/docs/WEU141195, on (18/05/2018), at (00:17) p.02

[2] Ibid, p.02

[3] الموقع الالكتروني المتحصل عليه على الرابط التالي: Topic : Information defence expenditures nato at(22:33) on(2018/05/18)www.mo-com/openshare/behath/monzmta3/NATO/sec05.doc-cvt.htm

ان الصراعات والتهديدات الجديدة التي تشكل خطرا وتهديدا على أمن أوروبا كمثال يمثل الصراع في يوغسلافيا مصدرا للتهديد في أمن أوروبا من مستوى التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتسليمها بمعنى استمرار التهديد للسلام الدولي الأوروبي[1]

ساعدت هذه التهديدات الى ابرام معاهدات واتفاقيات لمواصلة تعزيز الرقابة وتحسين أمن اوروبا وتحقيق الاستقرار والأمن.

- نذكر بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت فيها المواثيق الاوروبية[2]

✓ اتفاقية أو معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية (NPT)

✓ اتفاقية الحد من الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة (CWC) واتفاقية الأسلحة البيولوجية (BTWC)

✓ نظام التحكم في تكنولوجيا (MTCB) ومجموعة موردي المواد النووية (NCG) ومجموعة استراليا

✓ ازالة الأسلحة النووية من روسيا وكازاخستان وأوكرانيا ومواصلة في الحد من السلاح النووي المتمثل في تفكيك الأسلحة.

✓ المواثيق الأوروبية ساهمت في اعطاء قوة دفاعية واستراتيجي هامة على المستوى الأمني والسياسي في ارساء مبادئ السلام والاستقرار الدولي وتعزيز قوة الأمن في الكثير من المشاكل والقضايا الدولية الراهنة.

أبرز أمثلة عن بعض المواثيق الأوروبية في مجال تعزيز الأمن والتعاون اتجاه دول البحر المتوسط:

ان أبرز مثال عن شركات التعاون في إطار تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة نتج عنها بعض الاتفاقيات والاستراتيجيات أعطت أهمية كبيرة في تدعيم التعاون والسلام وخلق التكامل بين دول الأعضاء المشاركة في بعض المواثيق الاتفاقيات الأوروبية

1- **شراكة OSCE للتعاون:** تمثلت في اتفاق هلسنكي 1975 مؤسسة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE) organozation for security and cooperation in europe

وهي أكبر مؤسسة أمنية اقليمية في العالم بنت علاقات خاصة مع دول من حوض المتوسط،حيث تضم 56 دولة مشاركة من القارات الثلاث: أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا[3]

[1]Ibid, Opcit.
[2]Ibid, Opcit.
[3] الموقع الالكتروني المتحصل عليه على الرابط التالي الساعة: OSCE Factsheet A4UK.indd.osce.org. Organisation for security and co-operation in europe factsheet.
(http://www.OSCE.org/ar/partners.for.cooperation//77952/download=true on (18/05/2018) at (18:00

إن العلاقات التي تمت بين شركاء البحر المتوسط للتعاون OSCE ترجع الى السبعينات التي تضم ستة شركاء (الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، المغرب، تونس) وستة شركاء من آسيا للتعاون (أفغانستان، استراليا، اليابان، منغوليا، الجمهورية، الكورية وتايلاند)[1]

- ارتبط التعاون بين دول من البحر المتوسط بعقد اتفاق هلسنكي النهائي عام 1975 ارتبطت الجزائر ومصر واسرائيل والمغرب وتونس بعملية هلسنكي منذ بدايتها في حين أصبحت الأردن شريكة متوسطية عام 1998.[2]
- استراتيجية OSCE جاءت للتعامل مع تهديدات الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين (اقتباس من المجلس الوزاري في ماستريخت 2003)
- **اجتماع قمة لندن في مايو 77:**

كان من نتائج دورة لندن هو التأكيد على الأمن نقطة مركزية للتقليل من حدة التوتر بين الشرق والغرب والعمل على زيادة التعاون في العلاقات منذ التصديق على اعلان الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) لما أكد الحلفاء على ضرورة احترام حقوق الانسان ومبادئ الحرية التي تنص عليها المواثيق الأوروبية بما فيها ميثاق هلسنكي ضرورة السلام والتعاون المشترك وتحسين القدرات الدفاعية من أجل مواجهة التحديات.[3]

- **اجتماع باريس (19-21 نوفمبر 1990):**

انعقدت قمة ثانية في باريس 1990 بعد خمسة عشر عاما من مؤتمر هلسنكي، اعتبرت النهاية الرسمية والفعلية للحرب الباردة بين المعسكرين وبداية جديدة لأوروبا جديدة،مؤتمر باريس اعتبر الأسس التي يبني عليها الأمن والتعاون في أوروبا وأسلوب التعاون بين دول القارة.[4]

من بين أهم القرارات الذي نص عليها الاجتماع:

- توقيع معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا 18 نوفمبر 1990 في فيينا للحد من السلاح.
- انتهاء الحرب الباردة واقامة علاقات جيدة مبنية على الصداقة المتبادلة.

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع السابق

[3] الموقع الالكتروني المتحصل عليه على الرابط التالي : منظمات حلف الناتو
www.moqatel.com/openshare/behath/monzmat3/NATO/see05:doc.cvt.htm يوم (20/05/2018)،على الساعة (36: 13)

[4] نفس المرجع السابق

- ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة وهي الوثيقة التي وقعتها الدول التي حضرت المؤتمر 34 للتعاون المشترك.

- من بين أهم المواثيق الأوروبية التي أعطت أهمية تقرير الأمن والتعاون على مستوى تحقيق الوحدة الأوروبية في المجال الداخلي وفي المجال الخارجي "معاهدة ماستريخت" **Maastricht treaty** التي وقعت في 1992/02/07 ودخلت حين التنفيذ في نوفمبر 1993،اعتبرت من أهم المواثيق والاتفاقيات الأوروبية[1]

- ركزت معاهدة ماستريخت على جعل أوروبا وحدة سياسية واقتصادية شاركت في استكمال البناء الأوروبي ووضع إطار جديد لتدعيم الاندماج في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية وفي مجالات السياسة الخارجية الأمنية...نذكر البعض من المهام التي جاءت بها.

- إنشاء منظمة تجارية أوروبية حرة وتشجيع التجارة الحرة من خلال ازالة القيود على المنتجات .

1- انشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية

2- التوجه نحو توحيد العملية النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء

3- اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات ومجالات الأمن وإلقاء وإبراز الهوية والثقافة الأوروبية المشتركة.

4- على المستوى الخارجي:

- تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان
- الدفاع على أمن الاتحاد والدول الأعضاء، يكون الدفاع على المستوى الداخلي والخارجي الأمني
- حفظ السلام حسب مواثيق الأمم المتحدة
- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني:الأطر النظرية المفسرة للأمن في منطقة المتوسط

[1] د أحمد سعيد نوفل،**الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة، الواقع والتحديات**، جامعة اليرموك،الأردن،ص4،5.

هناك العديد من النظريات المفسرة لظاهرة الأمن،حيث تم التركيز في دراستنا هاته على أهم النظريات والمقاربات الأمنية أهمها المدرسة الواقعية والنظرية المثالية والنظرية الليبرالية والمقاربات الأمنية لمدرسة كوبنهاغن.

المطلب الأول: الأمن في النظرية الواقعية

- **الواقعية**

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد،حيث ركزت على اعتبار أن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل وبالتالي فهذه الأخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها و حماية سيادتها، وعندما تكون الدولة مشغولة بآفاق الحرب فذلك يعني الأمن هو همها و هدفها الأساسي،وترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب كما يمكن أن يستمر هذا السلام إذا الدول حافظت على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية[1] بينما نجد أن الاتجاه الواقعي في حقل العلاقات الدولية يسعى إلى تحقيق الأهداف والمتمثلة في نشر السلم و الأمن و فض النزاعات و الصراعات بالطرق السلمية، فالإتجاه الواقعي ينظر للعلاقات الدولية على أنها صراعات قوة و من أجل القوة ، من أجل البقاء و مواجهة التحدي وإثبات الذات كما مكنت تحليلات المفكرين و رواد المدرسة الواقعية على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية تبينت فيمايلي[2]

– يقول **كوتيليا** " أهم المفكرين في التيار الواقعي" أن عناصر وعوامل القوة هي بمثابة معايير لقياس حجم أو درجة القوة لأي دولة، أي يريد أن يبين الدور الذي تلعبه القوة كمحرك أساسي للسلوكية الدولية وللعلاقات بين الدول تجاه بعضها البعض،ولذلك فإنه يرى بضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوة للدفاع عن نفسها أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدوان محتمل عليها.

– أما **نيكولا ميكيافيلي** فقد وصف بالمبشر الحقيقي للواقعية كانت أفكاره واضحة بشأن النظرية الواقعية في كتابه « **The Prince** » والذي يرى فيه أن ضمان أمن الدولة و بقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم إلى

---

[1] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة– دول القرن اللاإفريقي**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة بسكرة،2014،ص15.

[2] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ص 136.

الوصول إليه و أن الضرورة لا تعرف القانون"السياسة هي صراع مصالح وهو ما يلخصه في مقولته المشهورة: "**إن الغاية تبرر الوسيلة وأن الضرورة لا تعرف القانون**"

– يرى **توماس هوبز**أن القوة أيضا عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى نحو إمتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والدولة في علاقاتها مع محيطها الخارجي تسعى إلى تحقيق الأمن يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية.

– ركزت الواقعية أيضا على فهم مسار العلاقات الدولية مثل اعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة وايلاء الاهتمام بالمصلحة القومية باعتبارها مرادفة للقوة والتركيز أيضا على نظرية توازن القوى في السلم والأمن والتشديد على مسألة الأمن القومي في السياسة الدولية[1].

فالقوة في السياسة الدولية أساس المدرسة الواقعية حيث قال توماس هوبز **(T.Hobbes)**:

«العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قوة وليس علاقات حق، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية، وأن المجتمع الوطني كامل ومنظم، بينما المجتمع الدولي فوضوي ومجزأ»[2]

في اطار الأمن والتهديدات الأمنية عند الواقعية اذا ارتبط الأمن في المنظور الواقعي بكيفية استعمال الدولة قوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها وأمنها واستقرارها السياسي، اذ يرى"**مورغينتو**" «التزام الدول بالمصالح القومية الحيوية أول الحفاظ على البقاء القومي هو العامل الحاسم لحفظ قوة الدولة وحفظ الاتزان الدولي من جهة أخرى»[3]

وهذا هو الواقع الدولي الذي يفرض علاقات المصالح، فالعامل الأمني مثلا في العلاقات الأورومتوسطية أساسه التعاون والشراكات المبنية على المصالح المتبادلة في منطقة المتوسط،ان كانت هذه المصالح ايجابية أم سلبية أم مجرد شعار للهيمنة والنفوذ أو توسع القوى الكبرى وفرض قوتها وهذا ما تصورته وذهبت إليه النظرية الواقعية.

- **الواقعية الجديدة:**

[1] عدنان السيد حسين،**نظرية العلاقات الدولية**،بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع،(د.س.ن)،ص ص 56 – 57.

[2] المرجع نفسه،ص57

[3] قريب بلال،**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه–التحديات والرهانات**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،2011،ص12.

تستند هذه المقاربة في تحليلها للأمن على مجموعة من الفرضيات :[1]

- النظام الدولي هو نظام فوضوي وللحفاظ على سيادة وتوسيع نطاقها يتطلب بناء قدرات عسكرية هجومية
- ترغب الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها ونتيجة لذلك فإن الرغبة في البقاء القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر في سلوكها.

اذن تستند الواقعية الجديدة في تحليلها على ثلاثة مفاهيم مركزية Key Concepts هي:[2]

- النظام الدولي الذي يمثل الوحدات المتفاعلة فيما بينها لتشكل وحدة متماسكة تسمى النظام
- توازن القوى معيار مهم في لتحديد الإستقرار و الأمن في النظام الدولي
- الأمن ويتطلب قوة الدولة في تحقيقها أقصى قدر ممكن من الأمن والسلام العالمي

فالأمن القومي او انعدامه يتعلق الى حد كبير ببنية النظام الدولي لذا يسمى أنصارها الواقعيون البنيويون[3]، فالواقعيون البنيويون الذين يعتقدون بأن المعضلة الأمنية حيث تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما لأغراض دفاعية أي لدعم أمنها أم لأغراض هجومية أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها[4] حسب رأي **wheeler and both.**

تمثل الواقعية البنيوية منظورا نظريا يقترن بكتابات**(كينث والتز–kenneth waltz)** خاصة في كتابه "نظرية السياسة الدولية"،حيث تركز الواقعية الجديدة الى الخصائص البنيوية للنظام الدولي وليس الى وحداته المكونة قدم **والتز** قلب صلب بديل للواقعية حيث اقترح فرضيتين جديدتين هما الفوضوية والبقاء، بالإضافة الى الاهتمامات الفكرية لمفكري الواقعية الجديدة على مفاهيم البنية ، توزان القوة.[5]

---

[1] جلال حداد،**معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**،الجزائر،النشر الجامعي الجديد،ص20

[2] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،ص ص183-184-186

[3] جلال حداد، مرجع السابق،ص20

[4] جون بيليس،ستيف سميث،تر:**مركز الخليج للأبحاث**،**عولمة السياسة العالمية**،الامارات العربية المتحدة،دبي،مركز الخليج للأبحاث،2004،ص246

[5] بهولي عبير،**النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة الجزائر03، 2014،ص56

- الواقعية الجديدة لها أهمية كبيرة في دراسة سلوكية وحدات النظام الدولي حسبما تمليه البنية الدولية على الفواعل المختلفة في ظل نظام فوضوي يحتم على الدول الخضوع لمبدأ المساعدة الذاتية وبهذا يصبح الأمن الغاية الأساسية في السياسة الدولية.[1]

- توازن القوى او توازن القوة هدف رئيسي عند الواقعيين والذي تستخدمه الواقعية يحمل معان كثيرة منها:[2]

- سياسة تستهدف اهداف معية في العلاقات الخارجية
- توزيع متساوي للقوى او توازن في النظام الدولي
- البحث على الهيمنة
- تعريف الحالة الواقعية

- المشهد الدولي وما يصنعه الفاعلون الذين يشكلون النظام الدولي في مواجهة التهديدات لضمان أمنها الخارجي وبذلك تكون هناك تنافس الفواعل ببعضها البعض للبقاء للأقوى ومنها تكون معضلة أمنية من شأنها تجعل الدول تكون في محل الدفاع عن أمنها عن طريق استخدام القوة والأساليب العسكرية كقوة للتهديد نجد بعض الدول الأوروبية تسعى للبروز كقوى فعالة تنافس القوى الكبرى (**أوروبا**،الو.م.أ، روسيا، الصين) عبر استراتيجيات الشراكة الأورومتوسطية والاتفاقيات والبروتوكولات التي تنعقد في إطار تعزيز الأمن والتعاون المشترك.

- تركز أيضا المدرسة الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث حلت محل الوسائل العسكرية وفي نظر الباحثين للحد من الصراع المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية.[3]

و تعتبر أفكار**هنري كسنجر** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أهم المرجعيات الفكرية التي تدعم التيار الواقعي الجديد، بإيمانه العميق بسياسة توازن القوى قائلا:« **بأننا ندخل الآن عصرا جديدا، أن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى....غدونا نعيش الآن في عالم من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الانسانية**»[4] ، حيث تستند نظرية **كيسنجر** الى التاريخ و تحديدا لتاريخ الدبلوماسية الأوروبية ويعتقد **كيسنجر** أن الاستقرار لا ينتج عن رغبة في السلام بل من شرعية مقبولة بشكل عام ، و الشرعية تعني لديه "**إتفاق**

---

[1] المرجع السابق،ص20

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، تر: وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،الكويت،دار ناظمة للنشر والتوزيع،1985،ص96

[3] أحمد نوري النعيمي،**البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**،**مجلة العلوم السياسية**، بيروت،العدد46، 2017، ص34.

[4] أحمد نوري النعيمي،نفس المرجع السابق،ص 34-35.

دولي حول طبيعة الإجراءات المستخدمة و حول الأهداف و السبل الجائزة أو المسموح بها في السياسة الخارجية"، والدبلوماسية التي هي تسوية الخلافات من خلال المفاوضات و تصبح ممكنة فقط في نظام دولي يحظى بهذه بالشرعية .

الصراع والعنف واستخدام القوة العسكرية وسياسة الردع يؤدي بالضرورة الى المشاكل وخلافات بين الدول وهذا يؤثر على الوضع الأمني،وبالتالي كنموذج لما يقدمه الاتحاد الأوروبي بين دول أعضاء المتوسط امكانية المشاركة والاندماج والتكامل بهدف تكثيف التعاون الأمني السياسي والتفاهم المتبادل وتشجيع الربط المتبادل[1]هذا فيما يتعلق بشرعية النظام الذي تحدث عنها كيسنجر التي تجسدت في أهم المبادرات و البرامج و اتفاق التعاون الأوروبي المتوسطي المشترك خارج دائر القوة العسكرية.

المطلب الثاني: الأمن في النظرية المثالية

يركز أصحاب المنهج المثالي في دراسة العلاقات الدولية بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون فاضلة أو مثالية وفقا لتحليل أخلاقي ميتافيزيقي، ويعتبرون الضمير الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية و في ضبط العلاقات الدولية لذلك وقف المثاليون موقف الرفض من مجموعة المبادئ السائدة في العلاقات الدولية مثل: مبدأ نوازن القوى، ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية و نزع السلاح والأمن الدولي إذ تعطي المثالية أهمية كبرى للسلم العالمي عن طريق إحترام الرأي العام العالمي والسلوك الدولي المستند إلى القانون الدولي العام[2]

وينطلق المثالي من مسلمة انسجام المصالح Harmony of Interests ليعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته. واعتبر المثاليون أن ما ينطبق على علاقة الأفراد بعضهم ببعض ينطبق على علاقات الدول أيضا، ففي اطار السياسة الدولية قامت نظرية تطابق المصالح على اعتبار أن كل الدول لها مصلحة في السلم، وإن كل دولة تريد أن تعرقل السلم هي غير عقلانية وغير

---

[1] بشارة خضر،**أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1990-2008)**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010،ص185

[2] محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص30-31

أخلاقية[1] كما يركز المثاليون على قضايا الأمن و السلم الدوليين وهي أكثر الموضوعات جاذبية و اهتماما لدى صناع القرار والرأي العام والأكاديميين في المجتمع الدولي خاصة بعد التجربة الإنسانية في الحرب العالمية الأولى و الثانية و المقاربة التي أرادوا وضعها هي خلق وتطوير عموميات محددة تتعلق بمعرفة الظروف التي تؤدي إلى تجنب الحرب و تحافظ على السلم، ومن ثم التمكن من تطوير نظرية تمكن صناع القرار من التنبؤ باندلاع الحروب والإهتمام بقضايا الأمن والسلم الدوليين.[2]

المطلب الثالث:الأمن في النظرية الليبيرالية

- **الليبرالية:**

يؤمن الليبراليون بإمكانية قياس التقدم في التاريخ البشري من خلال التخلص من الصراع العالمي، وتبني مبادئ الشرعية التي تمخضت عن النظم السياسية الداخلية، ويمثل هذا اقترابا من الداخل الى الخارج في العلاقات الدولية، ويقود ذلك بأن الديمقراطيات الليبيرالية راغبة بشكل متفرد في التخلي عن استخدام القوة في علاقاتها مع بعضها البعض.[3]

- أرسيت أسس الدولة الليبرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد الليبراليين الذين وضعوا شروطا مسبقة لإقامة نظام عالمي يقوم على السلام والتعاون بين الناس وإمكانية القضاء على الحرب رهن تفضيل الديمقراطية ومن ثم تعد الحرب أسلوبا مصطنعا غير طبيعي وغير عقلاني.[4]

- كما يرفض الليبراليون مفهوم المصلحة الوطنية، يعتبرون أن الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية ذات مصالح ذاتية وليس لها مصالح واحدة بحيث تعتبر فاعلا وحدويا، وباعتبار الليبراليين المصلحة الوطنية تسيطر فقط على عملية اتخاذ القرارات داخل الدول، فتح الحدود،نشر الديمقراطية، والرأسمالية شجع على نزع التسلح ما يسمح بناء نظام وتكتل عالمي أكثر اندماج[5]،

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ص ص 20-21

[2] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ص ص 46-47

[3] سكوت بورتشيل،أندرو لينكليتر وآخرون، تر:محمد صفار،**نظريات العلاقات الدولية**،القاهرة، المركز القومي للترجمة،2014،ص95.

[4] مرجع السابق،ص95

[5] قط سمير،**نظريات الأمن في العلاقات الدولية** "**مفاهيم ومقاربات**"،الجزائر دار علي بن زايد للطباعة والنشر،2016،ص38.

- كالاتحاد الأوروبي وعملية التوسع وسبل التعاون والتكامل بين الدول خاصة عملية التبادل الاقتصادي والتجاري في المنطقة المتوسطية،حيث تم توقيع اتفاق 1988 بين الدول التي تضم المغرب العربي والمشرق العربي،تربط دول اوروبا بسياسات أمنية اقتصادية،ثقافية، سياسية...[1]

➢ **الليبرالية الجديدة:**

❖ **المقاربة الليبرالية المؤسسية للأمن:** التعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال بين الدول والتغلب من اخطار المنافسة الأمنية عن طريق التكامل والتعاون المشترك حيث يرى "كيوهن"،"مارتن":

«ان بوسع المؤسسات توفير المعلومات،وحفظ تكاليف العمليات ،وجعل الالتزامات اكثر موثوقية، وإقامة نطاق تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل اجراءات المعاملة بالمثل».[2]

ويستدل مؤيدي هذه الأفكار بالمؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية للتغلب على الصراعات والنزاعات بين الدول.[3]

❖ **نظرية السلام الديمقراطي:** نشر القيم الديمقراطية والتقليل من الصراعات المسلحة، فرضية نظرية السلام الديمقراطي تؤمن أن كلما زاد انتشار القيم الديمقراطية في العالم كلما أدى ذلك الى تحقيق المزيد من السلم الأمني.

- الحل الليبرالي المعاصر لمشكلة الامن "العمل الجماعي" ويتحقق في إطار أنظمة ومؤسسات من خلال وضع نماذج واتفاقيات وإجراءات، كالتي جسدتها في عالم ينتج الحرية لانتقال البضائع والخدمات عبر الحدود[4] كذلك الشراكات الأورومتوسطية التي تهدف الى نسخ علاقات جديدة هدفها التنمية المشتركة وبناء منطقة سلام وأمن واستقرار وفق معطيات جديدة.

المطلب الرابع:المقاربات الأمنية لمدرسة كوبنهاجن

---

[1] صدام مرير الجميلي،**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**،بيروت،دار المنهل اللبناني،2009،ص92.93.

[2] قط سمير ،مرجع سابق،ص 40 – 41.

[3] جلال حدادي،نفس المرجع السابق،ص23

***مقاربة الليبرالية المؤسسية للأمن:** ظهرت في ثمانينات وأوائل التسعينات،هذا المذهب انتقادات للواقعيين وتعتبر المقاربة المؤسسية لأمن تندرج ضمن المذهب اليلبرالي.

***نظرية السلام الديمقراطي:**تطرح فرضية أن الدول الديمقراطية لا تنشأ بينها حروب ترجع بداياتها الى "مالفين سمايل"، "دافيد سينجر"في مقال نشر عام 1976 مع المقال الشهير الذي نشر "ميشال دويل"1983.

[4] جون بيليس،ستيف سميث،مرجع سابق,ص.ص246.247

ان المقاربات الأمنية التي اعطتها مدرسة كوبنهاجن من أهم التحليلات والتفسيرات الجديدة للأمن،اعطت مفهوما موسعا للأمن أصبح مفهوم الأمن يشمل أبعادا اخرى غير الأمن في بعده العسكري "البعد السياسي"،"البعد الاقتصادي"،"البعد الثقافي والمجتمعي"،"البعد البيئي".

- اهتمت كوبنهاجن بالدراسات الأمنية "،اسهامات كوبنهاجن كانت مرتبطة بمعهد السلام لكوبنهاجن، ظهرت في التسعينات من القرن الماضي.

"Copenhagen peace research institute"

قام بتطوير الموضوع كلا من : "**باري بوزان**"،"**أول ويفر**"،"**جان دوبويلد**" في إطار برنامج عمل جديد للتحليل في الجانب الأمني عام 1997.[1]"security new framwork for analysis",

- يقترح العالم السياسي "باري بوزان-**Barry Buzan**"اعادة النظر في مجال الأمن في عمله"**people state and fear**" من خلال التخلص من مبادئ الواقعية التي تركز على البعد العسكري واستخدام القوة أو التهديد بها،يعمل بوزان بالتالي على تقسيم القطاعات التي تهتم بقضايا الأمن ببناء خمسة أجزاء عليها مواجهة الأخطار التي تواجه الدولة من خلال هذه التصنيفات وهي كالتالي:[2]

1- **الأمن السياسي:** الذي يتعلق بالاستقرار المؤسسي للدولة ونظامها السياسي

2- **الأمن الاقتصادي:**الذي يتعلق بشروط الحفاظ على رفاه الدولة والازدهار والتطور

3- **الأمن البيئي:** حماية لظروف الحياة البشرية على الأرض ومحاربة التلوث البيئي والمخاطر التي تهدد حياة الإنسان.

4- **الأمن الاجتماعي:**الذي يخص جانب هوية المجتمع وحماية واستمرارية لعاداته وتقاليده وثقافاته ولغته ومواجهة الأخطار والتحديات كالهجرة مثلا التي تسرب قيم ومعتقدات أخرى

بالإضافة الى الأمن العسكري امتلاك الدولة القدرات العسكرية وقدرة الدولة على استخدام قوتها أو التهديد بها عن طريق التسلح الهجومي أو الدفاعي لبناء نظامها السياسي والعمل على استقراره في محاولة حماية أمنها القومي.

---

[1] قط سمير مرجع سابق،ص83

[2] Les frontières de la sécurité, référence : www.implications-phlosophique.org/dossiers/sécurité/les frontièresdela sécurité on (15 :57) at (27/05/2018).

***معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام(CORRI):** مدرسة بحثية دنماركية أنشأها البرلمان الدانماركي عام 1985 هدفها تعزيز ودعم البحوث المتعددة التخصصات بشأن السلام والأمن أنشأت عام 1996 كمؤسسة مستقلة، في يناير 2003 تم دمج (CORRI)في المعهد الدانماركي للدراسات الدولية.

- نظرت مدرسة كوبنهاجن العديد من التحديات التي تواجه الدول من احدى الجوانب الخمسة التي تهتم بقضايا الأمن،وأهم مرتكزات كوبنهاجن التي تتعلق بالتهديدات التي تعد عابرة للحدود والتي لا تحمل طابعا عسكريا مباشرا وتبثها كيانات خارج إطار الدول (كالمنظمات الارهابية، شبكات التسلح،موجات الهجرة،الاستخبارات الأجنبية، المخدرات...)[1]

- وبإسقاط هذه التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول الأوروبية في علاقاتها مع الدول المطلة على منطقة حوض المتوسط، حيث هناك قواعد يعتمدها الاتحاد الأوروبي في ضبط هذه الموجات السلبية والتهديدات اللاتماثلية من خلال ادارة ضبط الحدود وتكثيف التعاون خاصة مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط التي تراها من أهم استراتيجياتها في القضاء ومحاربة الفعالة للإرهاب والجريمة المنظمة من خلال محاور التعاون.

[1] مدرسة كوبنهاجن ولعبة الدكتاتوريات الأمنية،الموقع الالكتروني المتحصل عليه على الرابط التالي:
http://www.sasapost.com/opinion/copenhagen (17:05) (27/05/2018,)

المبحث الثالث: تطور دور العامل الأمني في العلاقات الأورومتوسطية

المطلب الأول: العامل الأمني من معاهدة ماستريخت 1991 مسار برشلونة 1995

- إن التعاون من أهم الترتيبات الأمنية في المتوسط، حيث أن أهمية التعاون الدولي في مكافحة التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة، الإرهاب..... حيث تحظى بتضافر الجهود والإمكانيات والتنسيق بين الدول لتحقيق الأمن والإستقرار ولا مجال لتحقيق نمو اقتصادي أو رخاء تجاري دون استقرار أمني.[1]

- منطقة المتوسط من أهم الأقاليم التي عانت من الاستقرار نتيجة التحديات الأمنية التي واجهت المنطقة وفي اطار تعزيز وتكريس آفاق التعاون لما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسط[2]، سعت الى تكوين برامج واستراتيجيات واتفاقيات تشمل اعضاء المتوسط خاصة الضفة الجنوبية للمتوسط مركز اهتمام القوى الكبرى التي عملت على هيكلة وتوسيع مجالات نفوذها وتأمين حدودها.

- إن الحديث الأساسي عن سلالات ومشاكل الأمن في المتوسط منذ سنوات لسبعينات في إطار "ندوة الأمن والتعاون في المتوسط-SCE" حيث أقر إعلان هلسنكي 01 أوت 1975 الارتباط القائم بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، ومن ذلك طرح العديد من الاتفاقيات داخل ندوة الأمن والتعاون وطرح مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط والتنسيق بين الدول المتوسطية. في إطار المبادرات الممتدة مابين (1979-1995).[3]

- إضافة إلى تعزيز علاقات التعاون الأورومغاربية وآفاق العلاقات المغاربية من خلال انعقاد مؤتمر طنجة في الفترة "24ماي 1989" وهذا ماأفضاه مشروع (5+5) سنة 1983 حيث أعلن الرئيس الفرنسي "فرنسوا متران" من مراكش عن فكرة عقد المؤتمر حول غرب حوض المتوسط[4]، كإطار للتعاون المشترك يضم خمس دول مغاربية "دول اتحاد المغرب العربي" الذي تم بعقد اجتماع في روما أكتوبر 1990 وتم تبني فكرة نحو المتوسط.[5]

---

[1] هشام صاغور،**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،القاهرة،مكتبة الوفاء القانونية،2010،ص 167.

[2] مرجع نفسه،ص 168

[3] مصطفى بخوش،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب "دراسة في الرهانات والأهداف**، الجزائر:دار الفجر للنشر والتوزيع،ص88

[4] مرجع نفسه،ص88

[5] عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص109

معاهدة ماستريخت 1991:

- بالتغيرات والتحولات التي طرأت على الساحة الدولية في أواخر الثمانينيات "انهيار جدار برلين، سقوط الاتحاد السوفييتي" فتوجه الأوروبيين القيام بإجراءات مشتركة في مجالي الأمن والدفاع، وتعتبر معاهدة ماستربيخت نقطة تحول فيعملية التكامل الأوروبي أو دعامة للإتحاد الأوروبي، كما دخلت معاهدة ماستريخت سياسات وأشكال جديدة للتعاون في قطاع السياسة الخارجية والأمن والذي انتهى بمعاهدة ماستريخت mastricht treaty الذي يتم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991 ووقعت ودخلت حيز التنفيذ 07 فبراير 1992 وعملت معاهدة ماسريخت على تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون المشترك في المجال السياسي بالإضافة الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تمثلت في:

- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة وذلك عن طريق انشاء السوق الموحدة والتي تهدف الى ازالة الحواجز بين الدول المتمثلة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال ودعم التقارب الاقتصادي.
- الوصول لسياسة خارجية وأمنية مشتركة.

الشراكة الأورومتوسطية 1995 "مسار برشلونة":

- يرى ناصيف حنا "أن الشراكة الأورومتوسطية نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا والى مدى قرب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية"[1]

- وبالنسبة لأوروبا الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة الى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

- مشروع الشراكة الاورومتوسطية سعت الدول الأوروبية من خلاله الى بناء مبادرات واجراءات في منطقة المتوسط من أجل تحقيق والحفاظ على أمن المنطقة، من خلال مؤتمر برشلونة لعام 1995، الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي بمشاركة 15 من جيرانه الجنوبيين وكان الهدف المعلن هو خلق منطقة سلام

[1] جعفر عدالة،**تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد 318، 19 ديسمبر 2014،ص ص 36-38.

[2] المرجع نفسه، ص ص38-40.

واستقرار وأمن في البحر المتوسط اضافة الى علاقات في العديد من المجالات "علاقات سياسية، اقتصادية، اجتماعية....) تساهم في ارساء السلم والأمن في جنوب المتوسط.

المطلب الثاني:تغير مفهوم الأمن من مؤتمر برشلونة 1995 الى سياسة الجوار المجددة 2010

برشلونة بمثابة أول خطوة وانطلاقة لتجسيد شراكة أورومتوسطية شكلت من خلال مؤتمر برشلونة 27 – 28 نوفمبر 1995 للتأكيد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الابيض المتوسط والملاحظ من خلال الاطلاع على هذا المؤتمر وماجاء به نلاحظ أنه تم التأكيد على ضرورة التعاون الشامل من خلال تشكيل علاقات متعددة الأطراف تسعى لبناء اقليم موحد شامل للأبعاد السياسية الأمنية والتنمية الاقتصادية وتبادل وتعاون اجتماعي ثقافي لجعل منطقة حوض البحر المتوسط آمنه تحمها حوارات واتفاقيات بينية مشتركة.

ومع نهاية الحرب الباردة وما أقررته من متغيرات وظواهر أعطت دلالات وتحولات في مفهوم الأمن خاصة المفهوم الأوروبي تحديداً، أدت هذه التغييرات بدورها إلى بروز خطابات وممارسات جديدة بالإضافة الى اعتماد رؤية واسعة لمفهوم الأمن شمل قضايا: الطاقة، الهجرة، الارهاب، حقوق الانسان والجريمة المنظمة.[1]فالتطور في طبيعة الأمن الأوروبي يظهر من خلال السياسة الأوروبية للحوار ومسار التوسع للاتحاد الأوروبي الذي جاءت به سياسة الحوار التي تم اطلاقها في مارس 2003 من خلال اعلان اللجنة الأوروبية،تقترح السياسة الأوروربية للجوار معالجة العلاقات بين الاحاد الأوروبي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها.[2]

كما تدعم آلية الشراكة و الجوار الأوروبي الأولويات المتفق عليها في إتفاقيات الشراكة و التعاون المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة، مثل عملية برشلونة،واتفاقية الشراكة،وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبي، و قد تم تقديم إطار استراتيجي لتخصيص برامج " آلية الشراكة والجوار الأوروبي" وذلك على المستوى الإقليمي في البحر المتوسط من خلال ورقة الإستراتيجية القطرية 2007–2013 التي تمت صياغة مسودتها على أساس أولويات السياسات التي اتفق عليها رؤساء الدول في القمة الأورو متوسطية التي عقدت في برشلونة في عام 2005.

[1]زهير بوعمامة،**السياسة الأوروبية للجوار،دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**،مجلة المفكر،العدد الخامس، د.س.ن،ص242.

[2]المرجع نفسه،ص242.

وينقل البرنامج الإرشادي الإقليمي 2007-2010 هذه الإستجابة للسياسات ليترجمها إلى برامج إقليمية ملموسة تمثل ما قيمة 343.3مليون أورو.[1]

تتمتع سياسة الجوار الأوروبية بمكانة خاصة في سياق السياسية الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبي، حيث تهدف الى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية الى تعزيز الإستقرار والتصدي للتحديات الامنية الحالية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون الى تشكل أساس الاتحاد الأوروبي كما أن هناك جملة من المعطيات نرى أن الهدف الأول والأهم للسياسية الأوروبية للجوار في عملية التوسع الأوروبي حيث أن الادراك الأوروبي لم يعد ينظر الى العلاقة مع فضاءه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي بل بمنظار فكرة الأمن الجهوي الذي يقتصر على المجال السياسي-العسكري[2]، بالإضافة على أنها تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي: سياسة تفضيلية،اضافة فضاء للرفاه وحسن الجوار، اقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون والتنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار[3]...

ان خطط العمل الجديدة التي اتبعتها سياسة الجوار للتوصية المتعلقة باستيعاب بلدان القوقاز (أرمينيا،واذربيجان وجورجيا) عملية توسيع لبلدان القوقاز والقيمة المضافة لسياسة الجوار الأوروبي بالنسبة الى السياسات التقليدية للاتحاد تجاه بلدان الشرق الأوسط حسب بيان 2004 "بيان المفوضية".

- قدمت سياسة الاتحاد الأوروبي للجوار(REV) امكانية أن يتبين تجاه جيرانه مقاربة أكثر تهديفا وأفضل فهما.
- تسمح بالعبور من التعاون البسيط الى درجة عالية من الاندماج ويتضمن على وجه الخصوص مشاركة البلدان المعنية بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي
- تقوي التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه
- تستهل من خلال خطط العمل تحديد الأولويات

[1] عياد محمد سمير، **العلاقات الأوروبية المغاربية**، الجزائر: النشر الجامعي الجديد للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 294 – 295.

[2] زهير بوعمامة،مرجع سابق،ص243، 244

[3] جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية،العدد323، 19 ديسمبر 2014.

- تتزود بأداة مالية مهيأة لتغطية مجالات نوعية من التعاون تقع خارج المجالات التي تغطيها الأدوات الموجودة
- تسمح سياسية الجوار بأن تفتح بالتدريج بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار
- تسمح هذه السياسة بتوفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي.[1]

العامل الامني لعب دورا كبير لسياسة الجوار الأوروبية من أجل اعطاء دفعة جديدة للتعاون المشترك، فمثلا ما يخص المغرب العربي كما يلح البرلمان الأوروبي على تبني خطة عمل مع الجزائر ويضيف أن النزاع بشأن الصحراء الغربية يشكل عامل تعطيل إقليمي بالإضافة الى الطلب في سوريا"التعاون دون التأخير في الصراع الدولي ضد الإرهاب لذلك هناك الكثير من القضايا الاستراتيجية الأمنية التي تنبتها سياسة الجوار الأوروبية لتحقيق الأمن والاستقرار بين الدول المجاورة.[2]

إن مسار التوسع الذي يشمل سياسة الجوار خاصة في الفترة الممتدة مابين (2007-2013) من خلال تقديم جزء أكبر من التمويل لدول الجوار الأوروبية في إطار برامج التعاون الثنائية والإقليمية.في إطار اتساع سياسة الجوار الأوروبي حيث يعتمد إلى توسيع قاعدة الجوار الأوروبي يضم ثلاثة أقاليم كبرى: افريقيا، إقليم الشرق الأوسط، إقليم آسيا الوسطى التي تمت دعوة دول آسيا الوسطى عام 2010 للمشاركة في البرامج الإقليمية تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبية، سياسة التوسع من شأنها تؤدي إلى تحقيق مصالح دبلوماسية و جيوسياسية و يوسع دور و نفوذ الإتحاد الأوروبي في العالم اقتصاديا و عسكريا.[3]هذه الآلية الجديدة لسياسة الجوار الأوروبية التي تركز على التصور الاصلاحي ما بين فترة (2010-2014) على النقاط التالية:

- ✓ تعزيز الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر بلدان الجوار
- ✓ دعم الأولويات المتفق عليها في خطط العمل لسياسة الجوار الأوروبية
- ✓ دعم التقارب مع سياسات ومعايير الاتحاد الأوروبي

---

[1] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1990**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010،ص189.

[2] بشارة خضر،مرجع سابق،ص 191

[3] مركز المستقبل-"جوار جوار"، الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية، المتحصل عليه على الرابط التالي: https//www.futureuae.com يوم (2019/06/28)، على الساعة (21:30).

- ✓ دعم النمو المستدام والشامل
- ✓ تكثيف التعاون السياسي والأمني لما يتماشى مع اتفاقية برشلونة

وعليه دم التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية في محاربة التهديدات الجديدة التي تهدد بالأمن القومي في منطقة حوض المتوسط وهذا ما سعى إليه لسياسة الجوار الجديدة من خلال أسلوب جديد من التمويل وتعزير سياسة الشراكة من أجل الديمقراطية وتحقيق التنمية المشتركة مع دول جنوب المتوسط.

المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن من سياسة الجوار الأوروبية المجددة 2010 الى مشروع سبرينغ 2011.

ظلت المنطقة المتوسطية مسرحا لجملة من الأحداث و التغيرات، تشكلت على إثرها العديد من المخاطر والتحديات الأمنية التي بدورها المحدد الأبرز للعلاقات البينية داخل منطقة المتوسط و ظلت التحولات الهائلة التي أحدثتها القضايا الأمنية للمنطقة حقبة جديدة للتحولات بما فيها االثورات العربية التي شكلتها مؤخرا التي تمثل ظهور مخاطر أمنية جديدة تنوعت بتنوع مصادرها و تشابكها و تجلت صورتها في أوجه عدة أبروها:[1]

-فشل الدول الجنوبية للمتوسط

-التدخلات الأجنبية في الدول العربية

-إنتشار الأسلحة أو الجماعات المسلحة وتدفق المهاجرين فضلا عن ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام

- ظهور ما يسمى بثورات الربيع العربي في كل من تونس، مصر، سوريا...شكلت تهديدا أمنيا جديدا للمنطقة مازاد من مخاطر أمنية مست عدة جوانب (الأمن الدولي، الأمن الإنساني، الأمن المجتمعي، الأمن الفكري،الأمن البيئي...)

أدت ثورات الربيع العربي إلى خلق نوع من التوغل الأوروبي في المنطقة العربية رغبة في التوسع الأوروبي إضافة لسعيه الدائم كقوة إقتصادية سياسية عالمية، حيث سعى الإتحاد الأوروبي للقيام بمصالح مشتركة نحو إرساء مجلات التعاون والتخفيف من حدة التوتر تجسدت في مبادرات فعالة للعلاقات الأورومتوسطية نذكر منها مايلي:[2]

---

[1] Université d'Oum el-bohk http//www.bib.univ-oeb.dz.8080/jspui/handle/123456789/2382 (14/05/2019)، (14:13). التهديدات الأمنية في المتوسط ما بعد الربيع العربي:

[2] هايدي عصمت كارس .**السياسة الدولية المستمر و المتغير في السياسة الحارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية** .القاهرة:المكتب العربي للمعارف.2016.ص.ص213 -214

كان الإتحاد أول من قدم استجابة جديدة للربيع العربي التي أطلقت في مايو 2011 كإستجابة جديدة لدول الجنوب و تكثيف المساعدة في إطار هذا المشروع « **Le programme spring** »من أجل التحول الديمقراطي والنمو الإقتصادي حيث قدرت ميزانية إجمالية قدرهاالا350 مليون يورو لعامي 2011 و 2012، في بروكسل 27 سبتمبر 2011 أعطت المفوضية الأوروبية أربعة قرارات جديدة لسياسة الجوار الجديدة:[1]–

الدعم الديمقراطي و الإنتعاش الاقتصادي

– فرص العمل، التمويل، والتعليم

في 23 سبتمبر 2011 أطلق الإتحاد الأوروبي برنامج**Erasmus Munduswhich**الذي جاء فيه:[2]

–الإثراء المتبادل بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار الأوروبية.

– دعم المجتمع المدني في إطار سياسة الجوار لتحسين قدرة المجتمع المدني على تعزيز الإصلاحات.

في إطار برنامج دعم الشراكة للدول الشريكة في جنوب حوض البحر المتوسط لدعمها لانتقالها الى الديمقراطية في ظل موجة الربيع العربي وقد تشمل بلدان أخرى لكن شرط أن تتوفر على الشروط المناسبة، وجاء في ملخص الأنشطة مايلي:[3]

حسب الاحتياجات وعمليات التقييم الخاصة بالبلدان،قد تشمل النشاطات:

- برامج شاملة لبناء المؤسسات ودعم للقيام بالاصلاح الإجتماعي والاقتصادي المتكامل
- تعزيز مؤسسات سوق العمل وتشجيع الاصلاحات الخاصة بسوق العمل
- الدعم في تمويل المشاريع الصغيرة حسب نموذج آلية الاستقرار المالي الأوروبية
- تحسين وضع الشباب العاطلين عن العمل أو الذين لا تتاح لهم فرص التعليم والتدريب
- أنشطة التوأمة وبناء القدرات في مجلات واسعة تتعلق بالتنمية الإقتصادية
- مشاريع تجريبية تتبع المبادرات التي تعكس سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالي التماسك والتنمية الريفية

[1]Commission europeenne-communique de press, reponse de l'ue au printemps arabe : nouveau train de mesures d'aide en favourite de l'afrique du nord et du moyen – orient,IP 11/1083
[2]Ibid.
[3]Eu Neighbours (South-East) from :
www.euneighbours-eu/ar/south/eu-in-action/projects/brnamj-dm-alshrakt-walaslah-walnmw-alshaml.

- دعم مشاركة الدول الشريكة في عمل وكالات وبرامج الاتحاد الأوروبي المحددة
- دعم التعاون القطاعي مع التركيز على المعرفة والابتكار والتغير المناخي والبيئة والطاقة والنقل والتكنولوجيا والثورة السمكية المستدامة فضلا عن التعاون عبر قطاعات الملاحة البحرية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال كل ما تطرقنا إليه من أهم التعاريف والمفاهيم للأمن نستنتج أهم العناصر التالية:

- أعطى هذا الفصل رؤية وتصور تحليلي لمفهوم الأمن واهم المفاهيم المرتبطة به، كما ربط هذا المفهوم بالتصور الأوروبي للأمن واهم المقاربات الأوروبية المفسرة به .
- للأمن مراحل تطور تشمل هذه المراحل ارتباط الأمن بطبيعة العلاقات الاورومتوسطية من معاهدة ماستريخت 1991 الى مؤتمر برشلونة، لينتقل إلى مرحلة التطور من سياسة الجوار الأولى والثانية إلى التأثيرات التي شهدها مشروع سبرينغ 2011 عند حدود هذه الدراسة.

الفصـــــل الثاني

تأثير البعد الأمني في هندسة العلاقات الأورومتوسطية

إن التحولات الأمنية الجديدة أخذت شكلا جديدا في إعطاء رؤية جديدة في تشكيل العلاقات بين الدول وإعادة صياغة مضامين جديدة خاصة في ظل الأمن والاستقرار الذي يحدث في المشهد الدولي، سنحاول في هذا الفصل معالجة أبرز القضايا التي تهدد الأمن القومي الأوروبي من خلال دراسة مدى تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول المتوسط والى أي مدى ساهم في هندسة العلاقات والتوجهات الأورومتوسطية من خلال دراسة جوانبه وأبعاده ومستوياته التي تحدد طبيعة هذه العلاقات الأورومتوسطية في إطار الشراكات والمبادرات الإستراتيجية التي ترتبط بالأمن في المتوسط ومواجهة التحديات والأخطار الخارجية والداخلية التي تهدد أمن أوروبا وبالتالي تؤثر على بناء علاقات يحكمها التعاون والتكامل المشترك، إلا أن هناك في الشق الثاني انعكاسات ايجابية تحقق وتعزز الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط وتدفع إلى إعطاء صورة مستقبلية للعلاقات الأوروبية بين الدول المتوسطية وبإمكان تحقيق مقاربة تطوير وتعزيز هذه العلاقات الذي يحكمها المتغير الأمني الذي يعتبر المؤشر الأساسي للعلاقات الأورومتوسطية.

المبحث الأول: الأبعاد الأمنية في العلاقات الأورومتوسطية

مع التحولات التي طرأت على عالم ما بعد الحرب الباردة حيث أحدثت هذه التغيرات تغيير في صياغة مفهوم الأمن باعتبار الأمن المحرك الأساسي للتعاون والاعتماد المتبادل بين الدول خاصة في ظل التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، فالأمن اليوم أخذ مفهوم موسع وجديد حسب الباحثين والدارسين في المجال السياسي حيث اتسع من المفهوم الضيق التقليدي ليشمل مجالات وأبعاد أخرى وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

المطلب الأول:أبعاد الأمن في العلاقات الأورومتوسطية

1- البعد الاقتصادي للأمن:

اهتم بعض الواقعيين أمثال "**ريتشارد بولمان**"، "**جيسيكا ماتيوس**" بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار توسيع لمفهوم الأمن،ثم ربط الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي في مطلع السبعينات من القرن العشرين، كما أن الكثير من الباحثين أكدوا على أهمية الأمن في بعده الاقتصادي ومنهم "**روبرت ماكنمارا**" الذي ربط الأمن بالتنمية[1] باعتباره أن الأمن أساس الاستقرار الذي يحقق التنمية والبعد الاقتصادي يعني المحرك الأساسي والقوة المالية والعسكرية للدولة وهذا يستدعي للدولة ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة[2],أن من أبرز دعاة توسيع الدراسات الأمنية خاصة بالنسبة للبعد الاقتصادي للأمن "**باري بوزان**" ،"**ويفر**" و"**غالتينغ**" ... حيث يرى "**باري بوزان**" أن قوة الدولة في تحقيقها للأمن الاقتصادي عن طريق الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية وما ينتج عن هذه

[1] جويدي حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011، ص ص50، 52

[2] المرجع نفسه، ص51.

التفاعلات بين الدول من قوة التنافس ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية من ابرز القوى الاقتصادية الكبرى وكمثال على ذلك حال الدول الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي.[1]

وفي هذا الإطار سنتكلم بالتفصيل عن أبرز النماذج والاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية بين دول المتوسط في المبحث الثاني.

وحسب رؤية "**بوزان**" فإن يمكن إدراك الأمن الاقتصادي وفق المؤشرات التالية:[2]

* هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد وهيمنة الشركات الرأسمالية ومدى قدرة الدولة للحفاظ على إمكانيات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.

* التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية يؤدي إلى انتهاج سلوكيات حماية وعدم استقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية.

* التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية أو استحداث لآليات الشراكة الاقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي تمثل البترول أم عناصرها.

* كما ويستطيع الأمن الاقتصادي أن يحقق كذلك ترشيد وتعظيم استخدام الموارد المتاحة وتنمية المصادر الجديدة بتطوير التكنولوجيا ومواصلة تبني إستراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية عن طريق التغلب على الأزمات والتحديات التي تواجه المجتمع كتقليص نسبة الأمية والفقر وتطوير مؤشرات التعليم والبحث العلمي والتطور التقني[3]، وهذا ما سارعت إليه دول الضفة الجنوبية من المتوسط "دول المغرب العربي" خاصة تونس والمغرب بتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي

---

[1] المرجع نفسه، ص52

[2] جويدي حمزاوي، مرجع السابق، ص52

[3] طبوش سفيان، **الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، كلية الحقوق والعلوم السياسة، 2017، ص39

الاختلالات وتطور الأزمات للدول النامية ومنها المغاربية وعن مجالات الشراكة التي تجسدت في المجال الاقتصادي حيث اعتمدت على مجموعة من البرامج والآليات خاصة برنامج "ميدا"[1]،هذه الشراكات أساسها تحرير المبادلات التجارية برفع القيود على حركة المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات التحويلية الزراعية لضمان تحقيق مصالح ومشاريع إصلاحية قائمة على التمويل في المجال الاقتصادي والاجتماعي[2].

1- البعد الاجتماعي للأمن في العلاقات الأورومتوسطية:

يذهب كل من **باري بوزان** "Barry Buzan" و **ويفر** " **waver**" الى أن التهديدات التي تشكل خطر وتهديد للمجتمع هي الهوية،اللغة،المعتقدات،الثقافة والقضايا الاثنية التي تؤثر على التماسك الاجتماعي، وهو ما أطلق على تسميته **بوزان**"**buzan**" الأمن المجتمعي الذي يتحقق من خلال تأمين للمجتمع من أي أخطار تؤدي إلى معضلة أمنية مجتمعية[3] وهذا هو التحدي الذي يواجه الأمن المجتمعي من خلال الهيمنة والصراع على المصالح من أجل البقاء ولحماية المجتمعات والأفراد للحصول على مناخ يسوده الأمن والاستقرار[4]، كذلك يعتبر الأمن المجتمعي من بين أهم عناصر برنامج البحث في الدراسات الأمنية فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة الي اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوعا

---

[1] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011، ص67

[2] زكري مريم،مرجع نفسه، ص67

[3] بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية–دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر–3–، كلية العلوم السياسية والاعلام 2014، ص26

[4] عادل زقاع، **المعضلة الأمنية المجتمعية–خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، جامعة الجزائر–3–، مخبر دراسات وتحيلي السياسات العامة في الجزائر**، العدد 1، سبتمبر 2011، ص ص25، 26

متميزا للأمن الذي يتشكل من خلال مجموعة من الأفراد تجمع بينهم روابط ومشاعر وطنية مشتركة[1]،وهذا ما شكلته منطقة البحر المتوسط منذ آلاف السنين حيث تمازجت فيه الثقافات والحضارات والديانات المختلفة حيث اتسمت العلاقات غالبا بالتنافر والاختلاف....وفي محاولة لتحقيق التقارب وتعويض سبل التعاون والتفاهم المشترك تم الاتفاق على بناء شراكات تجمع دول المتوسط من خلال إعلان برشلونة الذي أكد على ضرورة قيام شراكة اجتماعية تقوم على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بتنوع الثقافات والحضارات في جميع أنحاء المتوسط[2].

2- البعد السياسي للأمن في العلاقات الأورومتوسطية:

الأمن السياسي الذي يرتبط بالاستقرار المؤسساتي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية ايدولوجياتها، فالتهديدات الموضوعية في هذا القطاع ليست عسكرية ولكنها تتصرف إلى مسألة الأفكار والمرجعيات المؤسسة للدول والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية والمؤسسات الدولية وكذلك مبدأ السيادة باعتبار السيادة التي تخص مسألة الاعتراف أو السلطة الحاكمة[3]، فيعتبر البعد السياسي الأمني الهاجس الأكبر في العلاقات الأورومتوسطية التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى التركيز على البعد السياسي الأمني لمنطقة المتوسط التي تشهد نزاعات وأزمات شكلت تهديدا لحدوث انزلاقات في منطقة المتوسط[4] كما تعهدت الأطراف المشاركة في الشراكة الأورومتوسطية على تعزيز التعاون وإقامة منطقة متوسطية مشتركة

---

[1] قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية-دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، كلية العلوم السياسية والاعلام 2014، ص26

[2] هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص59.

[3] قسوم سليم، مرجع نفسه، ص112.

[4] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص54

للسلام والاستقرار والأمن عبر حوار مشترك لمحاربة والوقاية من الارهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية[1].

2- البعد الثقافي للأمن في العلاقات الأورومتوسطية

يعتبر الأمن الثقافي واحد من جوانب الأمن القومي التي تضم أيضا الجانب الاجتماعي والعسكري والسياسي والاقتصادي ويمكن القول أن الأمن الثقافي هو أحد أهم الجوانب الوطنية للأمن لأنه يمثل الحفاظ على الهوية في وجه محاولات لاحتواء والسيطرة على الطابع الوطني ومما لا شك فيه أن الدفاع عن الهوية يأتي قبل الدفاع عن الحدود [2] وتبرز أهمية الأمن الثقافي من خلال حماية الأمة وثقافتها ومعتقداتها كما تكمن أهميته من تبوءه مرتبة متقدمة بين أنواع الأمن وارتباطه الوثيق استتباب الأمن في الجوانب الأخرى باعتباره ذلك نتيجة طبيعية من خلاله يتم حفظ الأمن والنظام العام وتسود الطمأنينة والاستقرار[3].

وعند الحديث عن دور البعد الثقافي للأمن في توجيه العلاقات الأورومتوسطية حيث يراعي الاتحاد الأوروبي عبر الشراكة الثقافية والاجتماعية الأبعاد الثقافية لعلاقاته الخارجية مع دول حوض المتوسط فقد أمكن تحقيق بعض أوجه النجاح في مجال التعاون الثقافي،فقد عقد عدد من المؤتمرات والنشاطات الثقافية التي تعزز الترابط الثقافي نذكر منها[4]:

"التراث الأوروبي–المتوسطي" ومشروع "اوديوفيزيول الأوروبي–المتوسطي".

---

[1] مرجع نفسه، ص54

[2] عاصي حسين حمود، **سهاد عادل أحمد، أثر الثقافة لموجهة على أمن وهوية المجتمع العراقي**، مجلة الفراهيدي، العدد 23، أيلول2015، ص372.

[3] مرجع نفسه، ص373

[4] ندير بطاطاش، **التعاون الأوروبي – الافريقي بين الشراكة والتبعية**، الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون تعاون دولي، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2014، ص21.

3- البعد البيئي للأمن في العلاقات الأورومتوسطية

بالإضافة إلى أبعاد الأمن الثلاثة التي ذكرت التي ترتكز عليهم الشراكة في العلاقات الأورومتوسطية "البعد الاقتصادي، البعد السياسي،البعد الاجتماعي،البعد العسكري" هناك أيضا قطاع أساسي وهام للأمن ويمثل أحد الركائز الأساسية التي تشمل مفهوم الأمن "البعد البيئي".

حيث يعرفه "**باري بوزان**" على أنه "**معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني اذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن**"[1].

كما وتمثل البيئة إحدى الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة باعتبارها قضية محورية التي تمثل محور اهتمام الأمن البشري، ومن ثم يبرز التهديدات البيئية التي تهم منطقة الحوض المتوسط التي خصصت لها مبادرات وأفق التي تهدف إلى القضاء على التلوث.

وعلى ضوء هذه التحديات والتهديدات البيئية،اجتمع وزراء من 43 دولة من الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) في 14 أيار في أثينا في إطار مبادرة "أفق 2020" الهادفة إلى إزالة التلوث من البحر المتوسط بدعم من اللجنة الأوروبية في إطار مشروع "ENPI-SEIS" بالتنسيق بين الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج البيئة للأمم المتحدة وذلك من أجل الحد من التلوث كلا من لبنان والمغرب وإسرائيل والأردن وليبيا والجزائر ضمن السياسة الأوروبية للجوار[2]، كما جاء في هذا التقرير أيضا توثيق التعاون مع اتفاقية برشلونة للحد من التلوث وإجراء إصلاحات للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة للجميع وضمان مستقبل

---

[1] شاكر قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-،2015، ص20.

[2] جومانا مطر، **الأمن البيئي في محيط البحر الأبيض المتوسط** في خطر المتحصل عليه يوم (2018/06/13)على الساعة (21:36) على الرابط التالي:www.sdarabia.com/?p=18587

مستدام،كما وأفاد المدير التنفيذي للوكالة الأوروبية للبيئة أن هناك أقل من 10% من النفايات يعاد تدويرها في منطقة المتوسط جراء المواد الثقيلة والانبعاثات الصناعية في مياه البحار حيث تحتاج المنطقة إلى تكثيف جهودها وتوحيدها لتحقيق هدف إزالة التلوث وبالتالي خلق أمن بيئي في المتوسط[1].

المطلب الثاني: مستويات ومرتكزات الأمنية في طبيعة العلاقات الأورومتوسطية

للأمن أربعة مرتكزات أساسية لها تأثير في بناء وتحديد طبيعة العلاقات الأورومتوسطية وهي كالتالي:

1- الأمن الفردي: المتعلق بأمن الفرد والشعور وبالاستقرار ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته وإحساسه بالأمن من أي تهديدات على المستوى الخارجي والداخلي ويهدف أيضا إلى تحقيق عمليات التكامل والاستقرار السياسي[2].

وبالنظر إلى مفهوم الأمن الفردي "الإنساني" في إطار رؤية سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث نشأت تحديات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي من خلال طرق التهريب الجديدة للأسلحة والأموال...،كما وأوجدت ظروف الصراع والفوضى والأزمات المنتشرة من إفريقيا جنوب الصحراء إلى باكستان موجات المهاجرين لأسباب اقتصادية وسياسية[3]،وحسب تقرير بعنوان الولايات المتحدة ومستقبل أمن البحر المتوسط "الصادر في ابريل 2015 عن صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة GMF" فقد فر أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب على سوريا وعبر مئات الآلاف عبر المتوسط ومنهم 6آلاف إلى ايطاليا ولقي أكثر من 3آلاف مهاجر مصرعهم في منطقة المتوسط خلال

---

[1] جمانة مطر، مرجع نفسه.

[2] برد رتيبة، **الجوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر-يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام،2009، ص.29

[3] مروة صبحي، **الأمن المتوسطي- ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط**-المتحصل عليه يوم (2018/06/14) على الساعة (18:40) على الرابط التالي:/https//ftureuae.com/cart/mainpage/Item/737

عام 2014، ومن هنا تقع منطقة البحر المتوسط في غمار أزمة أمن أنساني لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب الباردة وبالتالي يقع التصدي لهذه الأزمة بشكل أساسي على مسؤولية ومجتمعات جنوب أوروبا[1] من خلال تفعيل وإعطاء ترتيبات جديدة على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لجعل منطقة المتوسط منطقة سلام واستقرار دائم من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي أمني بين الشعوب ودول المنطقة وفعالية الاتحاد الأوروبي من خلال العمل على[2]:

* الحد من الهجرة الشرعية الى اوروبا خاصة أن عدد المهاجرين الأجانب في الاتحاد الأوروبي قد وصل عام 2005 الى 14 مليون ويصل معدل الزيادة السنوي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في أوروبا 1,5 مليون مهاجر وهدفهم الاستقرار والبحث عن حياة أفضل.

* محاربة الارهاب لا سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية مثل تفجيرات مدريد ولندن

* نزع أسلحة الدمار الشامل خاصة وأن اوروبا قد عانت من حربية عالميتين مدمرتين

* تفعيل سياسة الحوار الأوروبية مع الدول العربية–المتوسطية بشكل خاص والدول العربية بشكل عام.

* استمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية

* نشر المبادئ والقيم الأوروبية خاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان

* حل إشكالية الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص وخارطة الطريق وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية لكي يعم الاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط.

---

[1] مرجع سابق.ص 76.

[2] محمد سمير عياد، **السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل**،المتحصل عليه يوم (14/06/2018) على الساعة (23:35) على الرابط التالي:
www.qiraalafrican.com/home/new/sthash.bokoue gx.dpbs

كذلك الأمن الإنساني يمكن أن يتحقق في أوروبا من خلال تطوير الأطر العلمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الإنسانية والتي تشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي إطار الاهتمام بالبعد الإنساني لمهام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا حيث نتج عن قمة هلسنكي دراسة الأزمات سلميا وتطوير الطرق السياسة المتبعة من خلال انشاء منتدى التعاون الأمني بهدف منع النزاعات المسلحة والهدف من التسلح ونزع السلاح وإجراءات مبادرات في إطار البناء الأوروبي الجديد[1].

1- الأمن الوطني: مرتبط بأمن الدولة ضد أي تهديد خارجي أو داخلي للدولة لضمان الاستقرار والأمن والحفاظ على استقلال وسيادة كل وحدة دولية من وحدات النظام الدولي وبناء قدراتها والحفاظ على كيانها ومصالحها[2] وهذا ما سعت اليه الدول الأوروبية في بناء استراتيجيات أمنية عن العديد من المخاطر والتهديدات التي تصدر من الضفة الجنوبية للمتوسط كالهجرة والإرهاب كعناصر يجب الوقاية منا باعتبارها تهديد للأمن القومي الأوروبي.

فالمفهوم الشامل للأمن الوطني "القومي" يشير الى القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين مصادر قوتها الخارجية والداخلية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج مع الاستمرار المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف الوطنية المخططة ، للأمن الوطني أبعاد مختلفة تتمثل في[3]:

- **البعد السياسي:** والذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي الداخلي للدولة.
- **البعد الاقتصادي:**الذي يرمي الى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الجماهير وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

---

[1] مرجع سابق.ص75

[2] برد رتيبة، مرجع سابق، ص30.

[3] هشام محمود الأقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي–سياسي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009**، ص ص67، 68.

- **البعد الاجتماعي:**الذي يرمي الى توفير الأمن الاجتماعي للجماهير بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء
- **البعد العسكري:** ويهدف الى مواجهة التهديدات الخارجية ويوفر تأمين المصالح القومية والدفاع عنها
- **البعد الثقافي والايدولوجي:** الذي يؤمن الفكر والمعتقدات والقيم ويحافظ عليها
- **البعد البيئي:** الذي يوفر التأمين ضد أخطار التلوث البيئي

وبإسقاط هذه الأبعاد للأمن القومي على الأمن الأوروبي الذي يسعى الى حماية أمنه الوطني من خلال الدعوة الى اقامة شراكة أورومتوسطية ثم الاعلان عليها في مؤتمر برشلونة 1995 وثم الاتفاق من حيث المبدأ على اقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يرتكز على ثلاثة محاور[1]:

1) المحور السياسي والأمني يركز على بناء فضاء للسلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الانسان وجعل حوض البحر المتوسط منطقة للسلام والتكامل والتعاون المشترك.

2) المحور الاقتصادي والمالي حيث يركز على تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية القائمة على التمويل ومنح المساعدات المالية لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر.

3) المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني الذي يهدف الى تكثيف الحوار المشترك واحترام الثقافات والأديان ومحاربة العنصرية والتعصب والحد من ضغوط الهجرة والاهتمام بالعامل الانساني وتطويره.

3- الأمن الاقليمي: حيث يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة برامج وتدابير بين مجموعة من الدول ضمن نطاق اقليمي واحد، كما يقصد به كل ما يتعلق بأمن

[1] عبد الحكيم سليمان وادي، **الأمن القومي الأوروبي**،المتحصل عليه يوم (2018/06/15) على الساعة (06:00) على الرابط التالي: html.https//pulpitalwatanvoice.com/coment/print/286440

مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الاقليمي[1].

فالأمن الاقليمي يتعلق أيضا بإقليم تكون وحداته تعاون متبادل وتجانس مشترك ولتحقيق أمن اقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي[2]،كما أن هدف الأمن الاقليمي مواجهة التحديات والتهديدات التي تهدد أمن النظام الاقليمي للدول عن طريق بناء، سياسات أمنية مشتركة للتوصل الى اجماع حول أهم القضايا الاستراتيجية التي ترتبط بنظام الأقاليم.

وبناءا على مقاربة الأمن الاقليمي وفي إطار التنسيق والتعاون الجهوي والإقليمي لدول أعضاء في منظمات جهوية اقليمية مثل: مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي وهذا الأخير يعتبر من أهم المنظمات التي لعبت دورا هاما في مواجهة التهديدات اللاتماثلية وأهم التحديات المعاصر التي تهدد الأمن الاقليمي الأوروبي وذلك عن طريق تبني اصلاحات سياسية واقتصادية وزيادة مستوى التنسيق والتعاون الاوروبي تجاه ابرز القضايا الهامة[3].

ومن أهم القضايا والمشاكل الأمنية التي ركز عليها الأمن الأوروبي في بعده الاقليمي قضية الهجرة والمهاجرين خاصة القادمين من الشرق الأوسط وافريقيا قد تمثل ذلك في الدخول في شراكة مع الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط من خلال التوقيع على اعلان برشلونة عام 1995 فالهدف من عملية برشلونة

---

[1] حصاص لبنى، **دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي دراسة حالة–رابطة دول جنوب شرق آسيا**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية–تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر– بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010، ص51.

[2] مرجع نفسه، ص51

[3] هشام صاغور،**السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،الاسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2010،ص93.

يتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار والحد من الهجرة غير شرعية القادمة الى أوروبا من الحدود الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط[1].

اضافة الى المبادرات الاستراتيجية ،الاتحاد من أجل المتوسط من خلال اعلان قمة باريس الذي جاء في ديباجته أن الغرض من انشاء هذا الاتحاد «**بناء السلام والازدهار يعم كل منطقة وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كافة شعوبها**» واعتبر الاعلان أن الغاية من هذا الاتحاد «**اقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الاقليمي**[2]» فإن إعلان باريس يعتبر أن الاتحاد «**مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية الأوروبية وأهمها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي وتدهور البيئة والتغيرات المناخية والتصحر والتنمية المستديمة والطاقة والهجرة والإرهاب والتطرف وتعزيز الجوار بين الثقافات**[3]» .

إن الملاحظ من هذه المبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط هي اقامة ترتيبات اقليمية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة الاقليمية بين دول الأعضاء بالإضافة الى تشجيع الأمن الاقليمي عن طريق اتفاقيات نزع الأسلحة والحد من الهجرة غير الشرعية والحظر التام والوقاية من عدم انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية للعمل من أجل تعزيز التكامل والتعاون الاقليمي وستحاول اعطاء أمثلة لأبرز الاتفاقيات والبرامج التي جاء بها الاتحاد من أجل المتوسط في المبحث الموالي.

4- الأمن الدولي: يمكن أن نعرف الأمن الدولي بأنه توافر أكبر قدر من الطمأنينة للمجتمع الدولي بأسره على جميع المستويات الحياتية، سياسية،اقتصادية،اجتماعية وعسكرية....

---

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص94.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط** "**الأبعاد والآفاق**"، (د. ب. ن)، ديوان المطبوعة الجامعية، 2009، ص48.

[3] مرجع نفسه، ص49

كذلك الأمن الدولي مفاده مجموعة من الاجراءات أو النشاطات التي تتخذها الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي[1].ان المواثيق والمنظمات الدولية وبصفة خاصة العالمية منها تعتبر الأمن الدولي من أهم سبلها، ذلك لأن جميع أهداف الجماعة الدولية لا يمكن لها أن تتجسد في ايجاز دون تحقيق الحد الأدنى من هذا الأمن[2]، كما أنّ هناك رأي آخر فمنهم من يعتبر أن المجتمع الدولي يعيش مرحلة تحول النظام الدولي من نظام تنافس الى مستوى أكثر تعاوني قائم على التعاون المشترك في سبيل انتهاج أساليب وتدابير وبرامج لحل النزاعات والأزمات الدولية بالحلول والطرق السلمية وهذه مسؤولية المنظمات الدولية التي تسعى للوصول لتحقيق الأمن والسلام الدولي[3]،وهذا ما سارعت به الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والاعتراف بأن ظاهرة الارهاب بعد هذه الأحداث أحد المؤشرات والعوامل الأساسية التي تحدد العلاقات بين دول جنوب وشمال المتوسط، فالجنوب يعتبر منطقة تهديد لدول الشمال "الدول الغربية"[4].

إذ صرحت مستشارة الولايات المتحدة الأميركية سوزان رايس بأن: «**الاتحاد الاسلامي الراديكالي الأكثر عدوانية للولايات المتحدة الأميركية ينشط أكثر في افريقيا، من الجنوب إلى السودان،من نيجيريا إلى الجزائر**»[5].

---

[1]السيد أبو عيطة، **سياسات الأمن الدولي في عالم متغير نحو مجتمع دولي آمن**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2013، ص33

[2]السيد أبو عيطة، مرجع نفسه، ص35

[3]عبد الوهاب الكلاني، **الأمن الجماعي–السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1988**، ص ص54–55

[4]جلال حدادي، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**،الجزائر:النشر الجامعي الجديد2017،ص ص55،56

[5]المرجع نفسه، ص 57

وهنا قد وجهت نظرة إلى أن دول جنوب المتوسط على أنها مرتع للإرهاب والتطرف الاسلامي حيث وجهت دعوة للدول العربية خاصة أنظمة دول جنوب المتوسط للتفاوض والتشاور في مواجهة هذا التهديد.

وباعتبار أن الجزائر كانت انظمت في مارس 2000 للحوار الأطلسي المتوسطي فان احداث سبتمبر أكدت مقاربة الجزائر في الاقرار بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الارهاب كظاهرة معولمة ليست أي دولة في مأمن منها، وتستنتج أن الارهاب أصبح بعد هذه الأحداث أحد المؤشرات والعوامل الاساسية التي تحدد العلاقات بين دول الجنوب وشمال المتوسط فالجنوب يعتبر منطقة تهديد لدول الشمال باعتبارها الدول الغربية[1].

وسنتطرق في المبحث الموالي إلى أهم المبادرات والاستراتيجيات التي رسمت من الجانب الأوروبي يهدف من خلالها الى معالجة أهم القضايا منها "ظاهرة الارهاب"،"الجريمة المنظمة"، "الهجرة غير شرعية"، "المخدرات"...التي تهدد الاستقرار والأمن الدولي.

المبحث الثاني: المبادرات الأوروبية وعلاقتها بالأمن في المتوسط

منهجية أوروبا في التعامل مع شؤون المتوسط منهجية مكرسة لهيمنة القوة وحماية توسيع مناطق النفوذ تحت شعار تحقيق الأمن في المتوسط ومنه خلق آليات للتنفيذ وأهم الاستراتيجيات بالفضاء المتوسطي سنشير إليها فيما يلي[2]:

[1] مرجع نفسه، ص57

[2] جلال حدادي، مرجع سابق، ص129

المطلب الأول:الحوار المتوسطي منتدى 5+5

ان التحولات التي حدثت في السياسة الدولية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدت الى إعادة تنظيم الخارطة الجيوسياسية للعلاقات الدولية حيث دخل مفهوم جديد يدير هذه العلاقات حيث تربط هذه العلاقات متغير أمني أصبح عامل هام يسيطر على توجهات السياسة الخارجية للدول.

والدليل على ذلك أوروبا ومنهجها الذي تحاول من خلاله رسم معلم النظام الدولي الجديد، عن طريق طرحها عدة مبادرات واحدة تلو الأخرى من بينها مبادرة منتدى 5+5 التي تسعى من خلاله أوروبا الى تحصين نفسها من الأخطار والتهديدات القادمة من الجنوب ومن المحاور الأساسية لهذا المنتدى الحواري بين الشمال وجنوب غرب المتوسط محاولة ايجاد سبل لاحتواء ظاهرة الارهاب الدولي عامة والمتوسطي بصفة خاصة[1].

وعند الحديث عن "الارهاب الدولي" الذي ظهر مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الارهاب الجديد وتظهر المنطقة الأورومتوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من أهمية على المستوى الاقتصادي والسياسي وموقع استراتيجي مهم[2] كما تعود مبادرة 5+5 الخاصة بالمتوسط الغربي حيث تعود فكرة ظهورها الى سنة 1983 وباقتراح آن ذاك الرئيس الفرنسي "فرنسوا ميتران" خلال زيارته للرباط أطلق مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم: المغرب،الجزائر،تونس،ايطاليا،فرنسا، اسبانيا في حين هناك بعض الدول المغاربية كالجزائر لم توافق على هذه المبادرة وذلك لإهمالها لبعض القضايا الهامة كالصراع العربي– الاسرائيلي وعدم مشاركة بعض البلدان

[1] برد رتيبة، مرجع سابق،ص ص199–200

[2] جويدي حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص74–92.

مثل: مالطا، ليبيا، لكن هذه المبادرة أعيد إحياؤها بعقد اجتماع في روما في اكتوبر 1990[1]. شاركت فيه (ايطاليا، فرنسا،اسبانيا، البرتغال) ودول المغرب العربي الخمس (المغرب، تونس،الجزائر، ليبيا، موريتانيا) وتم الاعلان عن تشكيل المجموعة (4+5) ثم بانضمام مالطا اصبحت مجموعة (5+5)[2] وتوقف هذا المنتدى 5+5 من جراء الأزمة الأوروبية–الليبية بعد حادثة لوكربي والحظر على ليبيا وعاد للعمل في لشبونة البرتغالية عام 2001 شاملا مبادئ أخرى غير "الدفاع والأمن"[3].

وفي دورته الثانية عقدت المجموعة الاجتماع الثاني القائم على الحوار والتعاون في الجزائر 1991 الذي بموجبه تم احداث فرق عمل وزارية للبحث في عدة قضايا، لكن ثالث اجتماع على مستوى القمة والمفروض انعقاده بتونس 1992 تعطل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا وبعد انقطاع عشرية كاملة من التوقف من 1991–2001 عاد اجتماع وزارة خارجية الدول العشر بتاريخ 25 يناير 2001 ليحرك آليات الحوار والتعاون المشترك ومواجهة التحديات التي تم الحديث عنها في قمة تونس 2003 شملت ثلاث تحديات:[4]

- التحديات السياسية والإستراتجية
- التحديات الاقتصادية والتنموية
- التحديات الأمنية والعسكرية

---

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص92

[2] برد رتيبة، مرجع سابق، ص ص199–201

[3] جلال حدادي، مرجع سابق، ص131

[4] فاطمةالزهراء لبدو ،**حوار5+5 التحديات والرهانات**، المتحصل عليه يوم (2018/06/17) على الساعة (13:29) على الرابط التالي: 2015/03/ www.errafikabdlwahid.blogspot.com

وتعتبرها قمة تونس 2003 حدثا هاما بإدخال الأمن في إطار التعاون خاصة في ظل التغيرات ووجود بعض الفروقات التي حدثت بعد 11 سبتمبر حيث تم التركيز على الملف الامني في مكافحة الارهاب من خلال تعزيز التعاون الأمني وتطويره، كذلك هناك قضايا أخرى ساهمت في تفعيل هذه المبادرة كقضية الهجرة السرية، الجريمة المنظمة وكان هناك دعم كبير لميدان الأمن والدفاع بشكل كبير لهذه المبادرة مابين فترة (2004-2005).[1]

كما جدد نشاط بعد تسعة سنوات من قمة تونس 2003 بعقد قمة ثانية في فاليتا (مالطا) يوم 5-6 أكتوبر 2012 حيث اجتمع رؤساء دول وحكومات خمس دول أوروبية وأخرى من المغرب العربي لإعطاء رؤية جديدة للحوار بين مجموعة 5+5 وتطرقت القمة 5+5 الى مختلف المواضيع الملف الأمني الخاص بالدفاع والتعاون الاقتصادي وتقييم مجالات التعاون الأخرى مثل: التربية والبيئة والطاقة وتشجيع التسيير الامثل للموارد بغية تعزيز الاستقلالية الاقليمية وتحقيق التنمية[2].وفي ظل ثورات الربيع العربي وخلفياتها على البحر المتوسط حيث تسعى أوروبا في هذه الفترة الى تعزيز موضوع الشراكة الأوروبية من خلال اعادة تفعيل دورها في المنطقة حيث يشكل الأمن هاجسا حقيقيا يتطلب معالجته حيث أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين الدول المغاربية وبلدان الاتحاد الأوروبي مع التأكيد على ضرورة تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للبلدان المغاربية[3].

ونستنتج أن مبادرة 5+5 حاولت معالجة أهم القضايا الأمنية التي ظهرت في ظل التحولات التي شهدتها منطقة المتوسط خاصة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية التي تمثل مشهدا للأزمات والصراعات الإثنية

---

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص ص 93-94.

[2] توفيق المديني، **قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية**، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 131، نوفمبر 2012، ص 55.

[3] مرجع سابق، ص ص 55-56.

ومسرحا لأهم الظواهر في عالم متغير أصبح هناك مؤشرات تحكم هذه البيئة المحيطة بالمشاكل كالهجرة، النزاع المسلح،تجارة الاسلحة، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، حيث سعت هذه المبادرة الى خلق حوار فعال بين الدول الأعضاء وحاولت معالجة أبرز القضايا الأمنية التي تشكل خطرا لأمن منطقة المتوسط.

المطلب الثاني: الشراكة الأورومتوسطية "مسار برشلونة" 1995

الشراكة الأورومتوسطية احدى أهم الاستراتيجيات الفعالة في حوض البحر المتوسط ترتكز على تعاون متكامل مشترك شامل حيث يتألف مشروع الشراكة الأورومتوسطية من ثمانية وثلاثين دولة "38" منها 27 عضو في الاتحاد الأوروبي أما بالنسبة للدول "11" المتبقية دول شراكة المتوسطية (الجزائر، مصر، اسرائيل ،الأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا وموريتانيا) أما بالنسبة لليبيا فكانت كعضو مراقب منذ (1999)[1].

كما تمثل الشراكة دعم للجانب الاقتصادي من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما تمثل احدى أهم البرامج الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي[2]، غير أنها شملت جوانب مختلفة أخرى سياسية، اجتماعية التي تتجسد فيما يلي[3]:

- الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وأهمها تسوية الخلافات البيئية بالطرق السلمية مع احترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضمان الحرية والديمقراطية للدول.

---

[1] زهير درش، **الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة العربية الغير شرعية قبل وبعد الحراك العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة بوضياف–مسيلة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية2017، ص29

[2] جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، كلية العلوم الاجتماعية، العدد 318، 19 ديسمبر 2014، ص03

[3] زهير درش،مرجع سابق، ص30

- الحوار السياسي المنظم بين دول المتوسط وخاصة إذا تعلق الأمر بالتهديدات واقتراح برامج وأساليب لمعالجتها.
- انشاء منطقة تجارة حرة بحلول 2010 من خلال إزالة العوائق والقيود الجمركية وتشجيع الاستثمار وتنمية البحث العلمي والتأهيل الفني ونقل التكنولوجيا واستمرار الحوار لحل مشكلة الديون.
- التركيز على قضية الهجرة وإرساء قواعد تنظيمها والحد منها.

إن الدافع الحقيقي لمسار برشلونة أمن الدول الأوروبية، أمنهم واستقرارها مرتبط بإنشاء منطقة يسودها السلم والاستقرار أساسه معالجة التحديات الأمنية من خلال التعاون المشترك عبر ما يسمى بالشراكات والعلاقات الأورومتوسطية خاصة مع جنوب المتوسط باعتباره مصدر تخوف بالنسبة للأوروبيين الذي يصدر ظاهرة الإرهاب،التطرف، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات ... بالإضافة الى رغبة الدول الأوروبية في السيطرة والنفوذ كقوة تنافس القوى الكبرى في منطقة جنوب المتوسط لما تملكه هذه الضفة من ثروات: "الغاز،البترول" لأهميتها الاستراتيجية في منطقة حوض البحر المتوسط "منطقة المغرب العربي حيث أصبحت منطقة نفوذ أوروبية بامتياز خاصة من الجانب الفرنسي، ومثال على ذلك الجزائر حيث تحتل في المشهد الطاقوي العالمي المرتبة الخامسة عشر فيما يخص الاحتياطات البترولية و والمرتبة الثامنة عشر من حيث الانتاج ،والثانية عشر من حيث التصدير، كما تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي هذه الارقام جعلت الجزائر بلد طاقوي مهم في الفضاء المتوسطي حيث أن الجزائر هي المورد الثالث للاتحاد الأوروبيين من حيث الغاز الطبيعي والرابع من حيث التزويد بالطاقة[1].

[1] جلال حدادي، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، تلمسان الجزائر: النشر الجامعي الجديد،2017، ص ص99-100.

فأهمية المغرب العربي بالنسبة للأوروبيين أعطاها ذريعة الدخول عن الاستراتيجية بناء شراكات واتفاقيات "كالشراكة الأورومتوسطية" التي تسعى الى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب التي تهدف الى التعاون والتكتل والاقتصادي على غرار NAFTA (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا) mercosur (رابطة دول أمريكا الجنوبية) والتعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC) اضافة على ASEAN في آسيا (تجمع دول شرق آسيا)[1]، حيث يرى "**تاصيف حتى**" أن الشراكة الأورومتوسطية « **نهج أوروبي مع دول كانت كلها وتقريبا والى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية** »[2].

تعمل الشراكة الأورومتوسطية من خلال برامج التعاون التالية:

1- التعاون الثنائي: تتمثل في أنشطة واتفاقيات ثنائية التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي من شأنها مع كل من الشركاء المتوسطيين.

2- التعاون الإقليمي: يتناول برامج سياسية واقتصادية وثقافية مثل الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة التي تجمع بين الشركاء المتوسطين.

3- المحاور الأساسية لمشروع برشلونة الذي يشمل محور المشاركة السياسية والأمنية وإنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار واحترام حقوق الانسان وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعاون من أجل الوقاية من التهديدات اللاتماثلية والحد من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف خلق منطقة استقرار في المتوسط.

---

[1] العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، جامعة سطيف 2، 2013، ص298.

[2] مرجع نفسه، ص295.

*محور الشراكة الاقتصادية والمالية من خلال تشجيع التكامل والتعاون الاقليمي المعتمد على تأسيس تدرجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 وتسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم وتنفيذ تعاون وتداول اقتصادي متلائمين.

*محور الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية ولإنسانية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والحوار القائم على احترام الثقافات والأديان.

يتضح أن اعلان برشلونة ومن خلال الهيكل العام لصيغة التعاون الذي تناولها واقترحها في برامجه التي شملت كافة المجالات اضافة الى أن الإعلان برشلونة قام على معادلة دقيقة تتضمن استعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم معونة مالية كبيرة لدول المعرب العربي مقابل التزام هذه الأخيرة بأربعة أمور أساسية[1]:

- ✓ إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية لما يتلاءم مع آليات السوق
- ✓ تحرير التجارة وفتح الأسواق
- ✓ مكافحة المد والتطرف الاسلامي
- ✓ الحد من الهجرة غر شرعية

كما سمحت الشراكة الأورومتوسطية "مسار برشلونة" بإبرام العديد من الاتفاقيات المنظمة لقطاعات مختلفة وتم الاتفاق على اطلاق شراكات شاملة للتعاون الأورومتوسطية وقد أمضت 37 دولة الاتفاق الذي أبرم بعد عشرة سنوات في برشلونة أي سنة 2005 بناءا على خطة تمتد على خمس سنوات تركز على النقاط التالية[2]:

---

[1] جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، كلية العلوم الاجتماعية، العدد 318، 19 ديسمبر 2014، ص05.

[2] معز الباي، **الاتحاد من اجل المتوسط: مسار برشلونة مسار العثرات**،المتحصل عليه يوم (2018/06/19) على الساعة(10:11) على الرابط التالي:www.rachedarfaoui.over.blog.com/article.35892552

- دعم الديمقراطية وحقوق الانسان والتركيز على آلية الحوار الرشيد.
- خلق وتوسيع الفرص الاقتصادية ولوظائف خاصة باستكمال منطقة التبادل الحر سنة 2010 على أن يشمل التبادل الحر الفلاحة والخدمات.
- معالجة مسألة الهجرة السرية بما يكفل مصالح مختلف الدول والحد من الهجرة السرية من خلال استراتيجية مشتركة
- التعاون على الارتقاء بالتعليم والعمل على تأمين التعليم الأساسي لدول الضفة الجنوبية وفي المقابل تقدم الدول الأوروبية من خلال مؤسساتها وخاصة البنك الدولي للاستثمار قروض ومساعدات للدول الفقيرة
- لمسار برشلونة انجازات وإخفاقات يبدو أن هناك شقين لهذا المسار : رأي يرى أنها حققت نتائج مهمة و يرفض الانتقادات التي وجهت لها حيث ترتكز أهم الانتقادات السلبية الموجهة لهذا المسار على ضالة المساعدات المالية وهيمنة المحدد الأمني للاتحاد الأوروبي وتفضيله للأمن والديمقراطية وعدم الضغط بما يلزم على اسرائيل كما يذكر "**بينديكت دوسن لورون**" أهم نتائج مسار عملية برشلونة مركزا على الدلائل التالية[1]:
- معالجة ماليات البلدان المتوسطية بفرض توجه للتوازنات الماكرواقتصادية (الحد من التضخم والحد من الدين العمومي)
- توفير هذه العملية لشروط المؤسسية القانونية والتجارية لتطوير الأعمال في الحوض المتوسطي ومنها أحداث تدريجي لمنطقة تبادل حر رغم كونها جزئية.

[1] طبوش سفيان، **الشراكة الأورومتوسطية في ظل تحديات الأمنية الراهنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017، ص151.

- مساهمة في جذب الرساميل فما بين 1995 و2006 ثم تقديم8.7مليار أورو من المساعدات في برنامج "**ميدا**" الأول وميدا الثاني وحوالي 15 مليار من قروض البنك الأوروبي للاستثمار وآلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة FEMIP.
- توجيه جميع مالي الشركاء المتوسطيين باسم السياسة الأوروبية للجوار يقدر في الفترة بين 2007 و2013 بـ 149 مليار أورو، كما يضاف اليه 8,7 مليار أورو أو في الية التسهيلات الاورومتوسطية للاستثمار والشراكة وتقدر هذه المبالغ 8,3 أورو في السنة للمواطن في الضفة الجنوبية للمتوسط في الفترة ما بين 1996 و2006 وب 12 أورو بين 2007 و2013 مقارنة بـ 100 أورو سنويا للمواطن في اوروبا الشرقية قبل الانضمام.
- مساهمة في الرفع من الاستثمار الاجنبي المباشر ليس عن طريق الرأسمالي الاوروبي ولكن باكتساب المنطقة للجاذبية ومن ثم جذب الاموال من دول مجلس التعاون الخليجي والقوى الكبرى.
- بناءا على ما سبق نستنتج أن الشراكة الأورومتوسطية حاولت اعطاء مبادرات واتفاقيات شراكة بين ضفتي المتوسط خاصة ضفة الجنوب ما تحتويه من تهديدات أمنية تهدد أمن أوروبا، والهدف من هذه المبادرات أنها قامت على أساس دراسة الأمن من مختلف الأبعاد والجوانب وأصبح الأمن مفهوما شاملا بكل الجوانب.
- لذلك يجب ترجمة الأهداف عن طريق تدابير اقليمية متعددة الأطراف كما يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به حيث ينقسم برنامج العمل الى ثلاثة محاور رئيسية، الاول يتمثل في المشاركة الاقتصادية والمالية التي تسعى الى بناء منطقة ازدهار متقاسمة والثاني مشاركة سياسة وأمنية تسعى الى

تعريف مجال مشترك من السلام والاستقرار في المنطقة والثالث مشاركة في المجالات الاجتماعية والقافية والإنسانية من خلال تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الحضارات والمبادلات بين المجتمعات[1].

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

اتضحت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء ايطاليا وفرنسا واسبانيا وذلك يوم 2007/12/20 والذي توج بنداء روما الداعي لزعماء الدول المطلة على البحر المتوسط **méditerranée La**ضفتيه الشمالية والجنوبية، كما شكل المشروع هاجسا لنيكولا ساركوزي[2]، حيث في ضخم حملته الانتخابية ومن خلال جولة على المدن الفرنسية ، ألقى نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولون **Toulon**المطلة على البحر المتوسط يوم **7 فبراير 2007** وجاء في خطابه حيث تحدث فيه عن وضع منطقة المتوسط عن طريق محاولة اعادة "التوحيد" مركزا على التنمية المشتركة القائمة على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي الحوض[3].

كما انتقد **نيكولا ساركوزي** بحدة مسار برشلونة بفعل فشل الحوار الأورومتوسطي في تحقيق أهدافه الذي انطلق في **برشلونة1995م** حيث بين تركيز صانعوا القرار أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم الدول الاوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا,كما فشل أيضا في تحقيقه السلام والتنمية الاقتصادية[4].

لم يكن ميلاد أو نشأة الاتحاد الأورومتوسطي ثم لاحقا أصبح الاتحاد من اجل المتوسط سهلا اذا أثار المشروع منذ البداية تحفظات دول أوروبية باعتبار أنه مشروع منافس للاتحاد الأوروبي خاصة بعد انخراط

---

[1] طبوش سفيان، مرجع سابق، ص ص156-157

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص31

[3] محمد سمير عياد، **الاتحاد من أجل المتوسط**، (جامعة تلمسان).المتحصل عليه يوم(2018/06/19)على الساعة (17:30) على الرابط التالي:https//www.djazairess.com/eldjoumhouria/74525

[4] محمد سمير عياد، مرجع سابق.

مجموعة هامة من دول أوروبا الشرقية للإتحاد من أجل المتوسط ا وكانت ألمانيا أبرز مهاجم لفكرة الإتحاد، لكن في لقاء قمة "**هانوفر**" بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مارس 2008 حل المشكلة من خلال الاتفاق على ضم الدول ال27 أعضاء الاتحاد الأوروبي الى جانب الجنوب[1].

إن أهم ما يميز الاتحاد من أجل المتوسط هو أنه امتداد لعملية برشلونة ومبادرة عززت هذه الشراكة الأورومتوسطية "مسار برشلونة" من خلال إعطاء رؤية جديدة تنطوي إلى إعادة هيكلة وإدارة جديدة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في البحر المتوسط[2].

فقد قدمت فرنسا مشروع الاتحاد المتوسطي لشركائها الأوروبيين وهو نص فرنسي ألماني يتكون من صفحتين يرسم ملامح تشكيلة وخصائص الاتحاد الجديد الذي يهدف في الأساس إلى[3]:

- تحسين التموين الطاقوي
- تامين الضفة الجنوبية من البحر المتوسط "**La méditerranée**" الذي يعتبر بالنسبة للاتحاد المتوسطي وفق الرؤية الفرنسية يعتبر تحديا كبيرا لشعوب المتوسط التي تعاني من أزمات ونزاعات خاصة الضفة الجنوبية ولهذا أطلقت فرنسا هذه المبادرة وكانت "وثيقة بروكسل" قد نصت على موافقة على مبدأ الاتحاد من أجل المتوسط الذي سيضم دول الاتحاد الأوروبي الى جانب دول الضفة الجنوبية

[1] معز الباي، **الاتحاد من أجل المتوسط:** مسار برشلونة (مسار العثرات).المتحصل عليه يوم (2018/06/19) على الساعة (20:33) على الرابط التالي:https//rachedarfaoui-over-blog-com/acticle-35892552html

[2] Senén Florensa**, Union for Mediterranean**:union for the mediterranean ; (Challenges and Ambitions 2010)form :www.iemed.org/anuari2010/aarticles/florensa*ufm-en pdf-at(22 :00) on(16/06/2016)

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق،ص32

من البحر الأبيض المتوسط[1] الذي يركز حسب اعتقاد الرئيس الفرنسي ساركوزي على المبادئ التالية[2]:

- يقوم على أساس نفعي حيث يعمق من التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط.
- كذلك يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا والمعرفة،والخبرات والدواء بين البلدان وهي أقطاب تنافسية للتعاون المشترك بحيث تدفع الى انشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة.
- التعاون والتسيير المشترك لقضايا التعاون الحساسة مثل المياه ووضع سياسية مشتركة للطاقة وإقامة سياسة مشتركة من اجل حماية وترقية التراث المشترك والأمن والحوار الثقافي.
- تجسيد التعاون في الفضاء المتوسطي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة الارهاب ومحاربة الرشوة...
- تحقيق مشروعات اقليمية من مكافحة التلوث في المتوسط حيث قدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008 مشاريع عملية تهدف الى ازالة 80% من مصادر التلوث بحلول 2020 ويفترض أن تكلف ملياري أورو على الأقل.
- انشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.
- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية التي مرتبطة بالاحتباس الحراري.
- وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسط.
- تطوير جامعة متوسطية دشنت في جوان في بوتوروز (سلوفينيا).
- مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسط

---

[3] المرجع نفسه، ص34

[4] محمد سمير عياد، **الاتحاد من أجل المتوسط**، (العدد 06،جامعة تلمسان)، ص41 المتحصل عليه يوم:(2018/06/19) على الساعة (17:35) على الرابط التالي:https//www.djazairess.com/edjounhouria/74525

- مبادرة لمساعدة الاتحاد المتوسطي وفق نموذج البنك الأوروبي للاستثمارات يقدم التسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية لدفع عجلة التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الأوروبية ونظيرتها الجنوبية.

وعند الحديث عن ديناميكية العمل والتعاون في هذه المبادرة الاتحاد من أجل المتوسط تتدرج ضمن مشاريع واتفاقيات واسعة خاصة في سياق الربيع العربي والأحداث الجارية في بلدان جنوب المتوسط حيث شملت المشاريع التالية[1]:

- مشاريع سنة 2013 تتعلق بمنطقة المغرب العربي في مجالات الطاقة والبحث العلمي،والموارد المائية وحماية البيئة جاء هذا حسب تصريح السيد "مراد مدلسي" وزير الخارجية الأسبق سنة 2013 من خلال لقائه مع فتح الله سيجلماسي (الأمين العام الجديد للاتحاد من أجل المتوسط).
- المؤتمر الوزاري الأول من أشغال المؤتمر الاقتصادي المتوسطي حول "التشغيل والتنمية الاقليمية" الذي انعقد في تونس بين 17 و18 سبتمبر 2013 حيث شارك في هذا الحدث أكثر من 300 مشارك اضافة الى وزراء العمل من المغرب والأردن وتونس وليبيا وفلسطين.
- مبادرة المتوسطية للتوظيف (Mes4jobs) برنامج اقلمي رائد وضعته الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وجاءت هذه المبادرة في إطار دعم سبل وفرص العمل وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص وفي إطار تعزيز دور المرأة والمساواة بين الرجل ومكافحة التطرف عقد اجتماع وزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع سنة 2006 في اسطنبول و2009 مراكش اضافة الى مؤتمر باريس في سبتمبر

[1] محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص141

2015 الذي تبنته باريس يقوم على الأهداف التالية[1]:

- ❖ تمكين المرأة في المنطقة ورفع مستوى المرأة من خلال التعليم والثقافة ومكافحة العنف ضد المرأة.
- ❖ اقتراح آليات التنسيق ومعالجة مشاكل المتعلقة بالمرأة أبرزها قضايا المهاجرات واللاجئات خاصة مع موجة الربيع العربي.
- ❖ وصول المرأة للسلطة واتخاذ القرارات والقيادة وتفعيل دورها من خلال وصولها للسلطة.

ومثل المؤتمر فرصة لمناقشة الحوار الاقليمي حول تمكين المرأة الذي أطلقته الأمانة العامة للاتحاد من اجل المتوسط وخبراء دوليين في مسألة المساواة بين الجنسين وتفعيل دور المنظمات "منظمات المجتمع المدني والدولي لمراجعة الوضع الحالي للمرأة.

كذلك ناقشت قمة باريس التأسيسية عدة مشاريع منها[2]:

1- تنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث الذي أصابه من المياه المبتذلة التي تصب فيه البلدان الشاطئية، وكذلك من بقايا النفايات لتي ترميها البلدان فيه وعلى شواطئه.

2- انشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية من أجل تحسين شروط النقل.

3- اقتراح رسوم مرور على البضائع العابرة لمضيق البوسفور وجبل طارق وقناة السويس.

4- تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة فلبلدان جنوب المتوسط تتمتع بالشمس على مدار السنة.

[1] **Union for the mediterranean, women for the mediterranean**,) drwing force for development and stability-UFM secretariat progress report on women empowerment) from : https:/ www.eunighbous.euro/ar/south/stay/stay- informed / new/mwtmr-alatechad-mn-ajl-almtwst-ydw-bshk-ajl-12aly-almshark-alkmart-llmart at (12:12) (17/06/2018).

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،مرجع سابق، ص51-52.

5- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلزال والفيضانات والتصحر فلبلدان المنطقة أصبحت عرضة لمثل هذه الكوارث مثل الاحتباس الحراري.

6- العمل على تعزيز المساعدات المالية والفنية والمؤسسات الصغير المتوسطية الحجم التي تكثر في بلدان جنوب البحر المتوسط والتي تعتبر دعامة رئيسية لتنشيط الاقتصاد الوطني لمحاربة البطالة المنتشرة في هذه البلدان.

7- تطوير الجامعة الأورومتوسطية التي دشنت في يونيو 2008 في دولة سلوفينيا وذلك لتعزيز التعاون في مجال الأبحاث والدراسات المشتركة.

ومما سبق نستنتج أن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط ساهم في بناء تعاون وحوار مشترك حول القضايا الأمن في المتوسط الذي يهدف الى بناء الاستقرار في منطقة المتوسط وفقا للدبلوماسية السلمية القائمة على التشاور والتفاوض الدبلوماسي السلمي والحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التي تهدد أمن منطقة حوض المتوسط.

وبتصريح حول المباحثات بين المستشارة ميركل والرئيس ساركوزي " أن الاتحاد من أجل المتوسط حافزا جديدا يحافظ على أولويات شمال وجنوب المتوسط أي أن الاتحاد من أجل المتوسط يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به ومثالا للتعاون والمشاركة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه من جميع الجهات وليس فقط الجنوب"، بالرغم من ردود الأفعال حول هذا المشروع سواءا من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو دول الجنوب وشرق المتوسط[1]، حيث بدت هناك معارضة من معظمها لإقامة هذا الاتحاد نذكر منها[2]:

[1] أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، 2008,المتحصل عليه من المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية على الرابط التالي:www.mokhtarelgammal.typepad.com/articles/html

[2] المرجع نفسه.

- المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد رفضت المشروع الأول للرئيس ساركوزي الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط وقالت له «أن هذا يخلق موقفا خطيرا إذ أن ألمانيا يمكن أن تتجه الى أوروبا الوسطى والشرقية بينما تتجه فرنسا الى المتوسط وسيخلق ذلك توترا غير مستحب».
- اسبانيا أبدت تخوفها وتحفظها من أن يؤدي المشروع الى القضاء على "عملية برشلونة" ليحقق نفس الأهداف الذي يحاول الاتحاد الجديد تحقيقها.
- سلوفينيا في تصريحات من مسؤوليها في بادئ الأمر قبل تتراجع عن موقفها «اننا لا نحتاج الى ازدواجية في المؤسسات تنافس الاتحاد الأوروبي».
- بالإضافة الى مواقف معارضة أخرى ليس هناك نوع من التنسيق أو التعاون مع جامعة الدول العربي والاتحاد الافريقي وهما منظمتان اقليميتان تنضم اليهما جميع الدول العربية الافريقية المتوسطية من الآراء التي قيلت أنه من غير المنطقي أن يقوم اتحاد جديد يضم أعضاء في منظمات اقليمية أخرى ولا يكون هناك تشاور مسبق وتنسيق لاحق فيما بينهما.
- كما حذرت منظمة العفو الدولية أن مشروع الاتحاد الأوروبي يهمش حقوق الانسان لصالح الاقتصاد وجاء في بيان لها «أن عدم الإشارة الى حقوق الانسان يعني من الناحية الفعلية أن الحوار والتعاون سيعتمدان فقط على الشروط التجارية والمالية خلافا للآليات الراهنة» في إشارة إلى العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي والدول منفردة ووجه الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الانسان دعا فيه قادة الاتحاد الأوروبي إلى اعطاء احترام الى حقوق الانسان والديمقراطية أولوية في سياستهم الداخلية والخارجية.
- هناك فوارق كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وشرقه ومخططات تحويل المنطقة الى منطقة تجارة حرة ستشكل أهم نقاط الاختلاف لأن من شأنها أن تفتح جنوب المتوسط ورقه على مصراعيه أم كبرى الشركات الأوروبية وما لم توضع ضوابط فإن ذلك قد لا يكون في صالح دول الجنوب.

- رأي آخر يؤكد أنه لا يوجد أي دور مستقل لفرنسا خصوصا في ظل قيادة ساركوزي التي تبدو هذه القيادة مرتبطة ارتباطا عميقا حتى على الصعيد العاطفي بالمصالح والرؤى الأميركية والإسرائيلية، بالإضافة الى مواقف معارضة في ايطاليا، مالطا...إلا أن واصل هذا المشروع مبادرته التي تهدف الى التعاون المشترك رغم الصعوبات والانتقادات التي واجهت الاتحاد من أجل المتوسط وحاول نوعا ما تحقيق بعض الانجازات المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع التنموية التي تحرك عجلة التنمية الاقتصادية وتحقق الاستقرار والأمن.

واستنادا لمقولة "هنري عوليو" أحد مهندسي هذا الاتحاد وأحد المقربين من الرئيس ساركوزي«الاتحاد شراكة في المساواة بين الحقوق والواجبات، انه تعاون مشترك لمواجهة مصير مشترك: ويرتبط نجاح المشروع بقبول بلدان الشمال مشاركة الجنوب في اتخاذ القرارات».

المطلب الرابع: سياسة الجوار الأولى والثانية.

في إطار سياسة التوسع للاتحاد والإدراك الأوروبي الذي لم يعد ينظر الى الأمن الجهوي بل النظر بمنظار مركب الامن المتعدد المقاسات[1]، وفقا لما جاءت به مقاربة مركب الأمن الاقليمي التي تفسر فترة ما بعد الحرب الباردة عل اعتبار أن الأمن الاقليمي أكثر قابلية في النظام الأمني بعد الحرب الباردة، حيث يقول بوزان وويفر هو« المركب الأمني الذي يشير الى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها بعض، أي عدم امكانية النظر الى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية»[2].

[1]–نور الدين الفريضي، **بعد توسيع الاتحاد ... جاءت سياسة الجوار. المتحصل عليه يوم** (21/06/2018) على الساعة (18:29) على الرابط التالي:https//www.swissinfo.ch/ara/3907092/

[2]–فخر الدين سلطاني، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الاقليمي**، ص 4، 5، 6منقول من الرابط التالي:www.academia.edu/22227100

بمعنى مقاربة مركب الأمن الاقليمي الذي يرى التفاعل الأمني بين الدول المجاورة, أكثر مما يبذل بين الدول التي تقع بين المناطق المتنائية وأن قاعدة الجوار هي أكثر فاعلية للتطبيق في القضايا الأمنية بدلا من القضايا الاقتصادية[1]، وهذا ما ذهبت اليه سياسة الجوار فسياسة الجوار الأوروبية جاءت لرغبة في توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004 وغيرت فكرة الاتحاد الأوروبي بشأن دول الجوار والحدود الخارجية حيث تتمتع سياسة الجوار الأوروبية بمكانة خاصة في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) للاتحاد الأوروبي[2].

أطلقت السياسة الأوربية للجوار في عام 2004 للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي و تحفيزه للأستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب الى حدوده[3] كما تهدف أيضا الى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية الى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحالية على أساس تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان بين الدول المجاورة، والسؤال المطروح ماهي الدول التي تشكل جزء من سياسة الجوار الأوروبي؟[4]

تنقسم الدول المعنية الى مجموعتين الدول المجاورة في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وهي (أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء جورجيا، مولدوقا، أوكورنيا) وهي جزء من الشراكة الشرقية(EAP) ودول الجوار

---

[1]– المرجع نفسه، ص6

[2]– سياسة الجوار الأوروبية المتحصل عليها يوم (2018/06/18) على الساعة (14:55) على الرابط التالي:
http//openmediahub.com/ar/eu-basics/european.neighbourhood-policy

[3]– المفوضية الأوروبية، **الممثلة العليا لإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والساسة الأمنية**، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق " مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل 2018، ص02

[4]– سياسة الجوار الأوروبية المتحصل عليها يوم (2018/06/17) الساعة (17:58) على الرابط التالي:
http//openmediahub.com/ar/eu-basics/european.neighbourhood-policy

في حافة جنوب وشرق البحر الأبيض وهي على النحو التالي: (الجزائر، مصر، اسرائيل، الاردن، لبنان ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس)

كما يمكن إدراك سياسة الجوار الأوروبية على أنها عملية نقل المعايير إلى الخارج القريب و المجاور للإتحاد الأوروبي وهي عملية تتأثر الى حد كبير بالمخاوف الأمنية و التهديدات الجديدة حيث يسعى الاتحاد الأوروبي تأسيس منطقة اقتصادية للتبادل الحر ومنطقة لإرساء علاقات حسن الجوار تقوم على قيم و معايير الاتحاد الأوربي المميزة بعلاقات وطيدة وسلمية أساسها التعاون.[1]

إن أهم الأهداف التي تسعى سياسة الجوار الى تحقيقها تتمثل فيما يلي:[2]

– العودة بالصالح العام من عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، واشتراك البلدان المجاورة في مسعى الاتحاد لدعم الاستقرار

– استتباب الأمن وتحقيق الرفاهية لكل البلدان المعنية بهذه السياسية

– توفير إطار شراكة معزز مع البلدان المجاورة وذلك من اجل منع بزوع حدود جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه ومنح هؤلاء الفرصة للمشاركة في مختلف النشاطات الأوروبية من خلال تعزيز التعاون السياسي والامن والاقتصادي والثقافي

– إرساء معالم الحكم الراشد لدى البلدان التي ترتبط بالحدود الأوروبية يندرج ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي، فالبلدان المجاورة التي تعيش نزاعات عنيفة هي دول ضعيفة تنتشر فيها الجريمة المنظمة، كما

[1]– أمال حجيح، الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية – دراسة حالة المغرب – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2012، ص 155

[2]– المرجع نفسه، ص ص156.155.

أنها مجتمعات عاطلة تشهد انفجار سكانيا على حدود الاتحاد الأوروبي، مما يطرح مشاكل وتهديدات لهذا الأخير

– ان اندماج الدول وانضمامها الى الاتحاد يدعم أمننا أكثر إلا أن ذلك يجعل أيضا الاتحاد أقرب الى المناطق المضطربة أمنيا

– بعض البرامج التي اعتمدت من طرف مبادرة سياسة الجوار:

ما بين فترة 2004 الى عام 2006 تم اتباع أسلوب جديد للتعاون وتقديم برامج للجوار تم تصورها في اعلان المفوضية لعام 2003.[1]

– تم تقديم في الشرق اجمالي 75 مليون يورو تحت برنامج tqcisعلى مدار فترة ثلاثة سنوات بالإضافة الى 54 مليون يورو في برامج البنية التحتية.

– في الجنوب تم تقديم برنامج جوار مخصص طبقا لبرنامج meda بـ 9.4 مليون يورو من برنامج interreg (296 مليون يورو للبرامج الشرقية و300 مليون يورو برامج البحر الأبيض المتوسط)

– 50 اتفاقية التعاون عبر الحدود المتكاملة التي تم تصورها في enpi

– الوثيقة الاستراتيجية التمهيدية لاتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية (enpi) والتعاون عبر الحدود (cbc) 2007–2013 لدعم التعاون عبر الحدود الخارجية لمنطقة الاتحاد الاوروبي وبرامج خطة العمل طبقا لاتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية.

[1]– الاتحاد الأوروبي، اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية تقرير عن التعاون عبر الحدود 2007،ص 03.

– التعاون عبر الحدود أولوية رئيسية للسياسة الجوارية التي تغطى جنوب البحر المتوسط، بلدان أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز التي من خلالها تتم معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة وتأمين وضمان حدود آمنة كما يؤدي كذلك التعاون عبر الحدود الى ترقية التفاعلات من الشعب الى الشعب المحلية عبر الحدود.

***ملامح سياسة الجوار الجديدة " سياسية الجوار الثانية**

كان شعار استراتيجية الدول الأوروبية تجاه جيرانها الأمن والاستقرار وهذه البراغماتية زعزعتها الاحتياجات الاجتماعية في بعض الدول العربية مما أدى الى تبنى سياسة جديدة للجوار بعنوان" استراتيجية جديدة لدول الجوار في حالة تغير" وتنص الى العلاقات التي تربطه بجيرانه[1] كما يرى الاتحاد الاوروبي أن تبنى مقاربة جديدة مسألة ضرورية لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدانه المجاورة حيث تهدف سياسة الجوار الجديدة إلى:[2]

– التشبث المشترك بالقيم الكونية لحقوق الانسان والديمقراطية ودولة الحق والقانون

– تعزيز التوطيد المستدام للديمقراطية.

– تنمية الاقتصاد التضامني وإعطاء الامتياز بشكل خاص للمقاولات الصغرى والمتوسطة علما بان الولوج الى السوق الموحدة single market لا يقتصر على فتح الأسواق فقط وانما التأكد التام من أن البلدان المعنية يمكنها الاستفادة من فتح هذه الاسواق وهكذا تهدف المفوضية ايضا للتفاوض بشأن اقامة مناطق للتبادل الحر.

[1]– عبد الحق عزوزي، سياسة الحوار الأوروبي الجديدة متحصل عليه يوم (2018/06/16)، على الساعة (20:35) على الرابط التالي:www.alittihad-ae/mobile/wwajhatdetails.php

[2]– المرجع نفسه.

– تخصيص ميزانية إضافة إلى 5.7 مليار المخصصة للفترة 2011–2012 بالإضافة إلى مليار يورو في شكل فروض من البنك الأوروبي وان تذهب خمسة من بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط

– إن أساس سياسة الجوار الجديدة " المال، السوق الحركية " التي تعتبر المحرك الأساسي لسياسة الجوار الجديدة تجاه بلدان البحر الأبيض المتوسط.

– سياسات التشدد في مراقبة الحدود وبطرق مكلفة بذريعة محاربة الارهاب مع اشراك دول جنوب المتوسط في حماية الحدود سياسة تصريف الحدود.

عندما نتكلم عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (enpi) التي استخدمت في الفترة من 2007الى 2013 التي كان هدفها توفير الأدوات والأموال اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف الاستراتيجية التي تسعى السياسة الجوارية إلى تحقيقها من خلال اعتماد برامج للتعاون بين الدول المجاورة.[1]

1– البرامج الثنائية التي تغطى جوار الاتحاد الأوروبي بأكمله في نفس الوقت مثل آلية تسهيل الاستثمارات في الدول الجوار التي تدعم إنشاء بنية تحتية للمياه والطاقة والمواصلات

2– التعاون عبر الحدود ويكون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة.[2]

3– الاستفادة من صك التعاون الإنمائي (DCI) الذي يدعم إجراءات الحد من الفقر، الصك الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الانسان (EIDHR) الذي يدعم سيادة القانون والحكم الديمقراطي والحرية والحقوق

[1]– سياسة الجوار الأوروبية متحصل عليها يوم (2018/06/15) على الساعة (20:50) على الرابط التالي:
Hhps:// openmediahub.com/or/eu/–basics/europan–neighbourhouud–policy

[2]– المرجع نفسه.

الأساسية، الأداة المساهمة في الاستقرار والسلام (ICSP) التي تستخدم،التي تستخدم للتصدي لمواقف الأزمات.

4- خطط وبرامج بإبرام اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول الجزائر، مصر، جورجيا، إسرائيل الأردن، لبنان، المغرب، تونس ...

5- مراجعة جديدة لسياسة الجوار وإعادة تنظيمها عام 2015 في ظل التحديات والتهديدات التي غيرت المشهد الدولي من الصراع العنيف في سوريا ليبيا وظهور، ما يسمى بالدولة الإسلامية، احتياجات والتدخل العسكري الروسي في شرق أوكرانيا وجزيرة القرم، انتفاضات الربيع العربي والحراك الشعبي، أزمة اللاجئين ...الخ

وكنتيجة لسياسة الجوار الأوروبية فهدف هذه السياسة هو تفادي حدوث كلا من حالات عدم الاستقرار على حدود الاتحاد وكذلك سياسة الجوار لها أهداف استراتيجية خفية تتمثل في:[1]

1- طريق لخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار.

2- تقوم في منهجها على التساوي مع الدول الشريكة فيها على مجموعة التفضيلات المندمجة في خطط العمل التي تغطى مجالات مختلفة الحوار الإصلاح السياسي، التجارة والإجراءات، العدالة والشؤون الداخلية، الطاقة ... الخ

4- الهدف الذي يسعى الاتحاد الى تحقيقه من خلال هذه السياسة الى دمج الجيران اليه دون جعلهم أعضاء فيه بوجه كامل وبناء الأمن والاستقرار بين دول الأعضاء.

[1] زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر، العدد 15،ص ص 157، 158.

المبحث الثالث: انعكاسات الاستراتيجيات الأوروبية على طبيعة علاقات التعاون الأورومتوسطية.

المطلب الأول: انعكاساتها على المستوى الاقتصادي

الشراكة الاقتصادية تشكل صلب العملية للعلاقات الأورومتوسطية وقد أبرز الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة ثنائية مع كل دول حوض المتوسط و بهذا تكون المرحلة الأولى المعنية بإنشاء المنطقة التجارية المنشودة دخلت حيز التنفيذ، وفي عام 2004 دخلت مرحلة ثانية دفعت عجلة الاندماج الإقليمي و ذلك من خلال توقيع دول حوض المتوسط اتفاقيات فيما بينها مثال على ذلك (اتفاقية أغادير المبرمة سنة 2004 حول التجارة الحرة)[1] كذلك محاولة بناء منطقة للتبادل الذي يتم بمقتضاها الغاء الرسوم الجمركية والقيود ومرحلة الاتحاد الجمركي ويتم فيها إقرار رسوم جمركية محددة بين الدول الأعضاء ومرحلة تحقيق السوق المشتركة ويتم فيها رفع القيود جميعها على حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال.[2]

إن أهم المحاور التي تركز عليها الاستراتيجية الأوروبية مشكلة الأمن و الاستقرار داخل منطقة حوض البحر المتوسط لبناء شراكة للتعاون عن طريق توقيع العديد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية و بعض الدول المتوسطية حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعاون بين الطرفين في مجالات مختلفة:[3] كالتجارة، الصناعية والقطاع التمويلي وتقديم إعفاءات جمركية لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف المصنعة.

---

[1] ايزابيل شيفر، مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما متحصل عليه (2018/06/16) على الساعة (22: 20) على الرابط التالي: 1789193-a مشروع الشراكة الأورومتوسطية التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما www.dw.com/ar/

[2] طبوش سفيان، الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية- تخصص- دراسات أورومتوسطية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم السياسية، 2017، ص 146.

[3]- الياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 08.

- الاتفاقيات الاقتصادية والتمويلية التي تم توقيعها بين الطرفين والتي يتم بموجبها تحويل الإعانات المالية والقروض دون فوائد إلى الدول المتوسطية.

- في 1990 اعتمد المجلس الأوروبي سياسة جديدة حاولت التركيز لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية
- دعم الاستثمار الخاص
- دعم نمو دول البحر الأبيض المتوسط عن طريق تقديم المساعدة المالية الثنائية.
- صيانة وتحسين وصول البلدان المتوسطية الى سوق الاتحاد الأوروبي.
- مشاركة بلدان البحر الأبيض المتوسط لمسيرة المجتمع نحو السوق الواحد.
- تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي "الأورومتوسطية".

- في 1992 تم التوقيع على اتفاقية ماستريخت حيث دخلت حيز التنفيذ 1993 حيث أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك وذلك لإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط.

- 1994 قدم الاتحاد الأوروبي اقتراح لإنشاء منطقة للشراكة الأوروبية المتوسطية تتمحور حول تأسيس منطقة مستقرة سياسيا وأمنيا ومنطقة حرة للمبادلات التجارية وتعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي وتعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي.

وعند الحديث عن المخاوف الغربية في الآونة الأخيرة من احتمالية قيام التنظيمات الجهادية في المنطقة باستهداف امدادات الطاقة خاصة مع تصعيد القاعدة بالتهديد بقطع هذه الإمدادات و بالتالي فإن استقرار منطقة الساحل الصحراوي بصفة عامة يعني استقرار مصالح هذه القوى و هذا ينطبق على المصالح الفرنسية

والأوروبية بالمنطقة والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، صناعة الصلب، الحديد...[1]، و في اطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز والنفوذ في هذه المنطقة حيث سارعت فرنسا في اطار الاتحاد الأوروبي الى ضمان مصالحها وحماية المصالح المتواجدة في مواجهة الشركات الدولية في منطقة الاستثمارات الصينية في التنقيب على البترول في مالي وموريتانيا والنيجر، شركة غازيروم الروسية التي وجدت نفوذ لها في المنطقة من خلال التنقيب على البترول في الجزائر.[2]

كذلك الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية تحديدا لأهميتها الاستراتيجية والامتيازات التي تعتمد عليها التي رسمت معالمها بكل دقة لما تملكه هذه المنطقة من ثروات " البترول والغاز" كمصدر حيوي لمداخيلها من العملة الصعبة كما تشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج الى أوروبا وأمريكا الشمالية، جعلت هذه العلاقات بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية مبنية على التعاون الاقتصادي المشترك والتبادل التجاري.[3]

عقد اتفاقيات ومؤتمرات وزارية هامة لتفعيل التعاون الاقتصادي أهمها:[4]

- المؤتمران الوزاريان للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي والاقتصاد الرقمي في بروكسل 19 فبراير 2014 الذي استهدف تحسين بيئة الأعمال في المنطقة الأورومتوسطية وتشجيع زيادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 231.

[2] مرجع نفسه، ص 232.

[3] زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية- المغاربية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية

[4] فتح الله السجلماسي، الاتحاد من أجل المتوسط، تقرير عن أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط، 2014، ص (14-15-16-17).

- عقد المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الرقمي في أيلول 2014 واتفق فيه الوزراء على توثيق بشأن استخدام البيانات المفتوحة والحكومة الإلكترونية وتعزيز الحوار بين الأجهزة الوطنية لتنظيم الاتصالات عبر المتوسط.

- استراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط لتنمية القطاع الخاص تهدف الى اشتراك القطاع الخاص في مبادرات الاتحاد ومشاريعه كما تشمل هذه الاستراتيجية الحوار الغير الرسمي و تبادل الخبرات بين مجموعات شركات القطاع الخاص، واشراك القطاع الخاص في عمليات أخرى تصاغ في إطار الاتحاد من أجل المتوسط و المؤسسات الأخرى لتحقيق الاستفادة المثلى من أوجه التآزر والتكامل ويشمل هذه الاجتماعات الوزارية للاتحاد ومنتدى أعمال 5+5 واتفاقية أغادير ومنطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسة الأوروبية للتدريب والبنك الدولي.

- المنتدى الاقتصادي لدول غرب حوض المتوسط (حوار 5+5) لتعزيز التعاون الاقتصادي جاءت هذه الاستراتيجية لتقوية العلاقات مع القطاع الخاص وتشجيع التنمية الشاملة للجميع والتكامل الإقليمي وتعزيز التعاون مع بلدان الغربية والمنطقة المغاربية.

- تشجيع الحوار الإقليمي حول الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في أفق 2030 وتحقيق في إطار بناء أمن طاقة إقليمي في أفق 2030 من حيث إدارة الطاقة وتقنيات الطاقات المتجددة وتنميتها خاصة الشمسية والبحرية والحرارية والجوفية واستخدامها في ظروف أمنية مستقرة.

حاولنا إعطاء أمثلة لمجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات التعاونية التي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية وأهمية هذه المشاريع والاستراتيجيات في خلق تبادل وتعاون مشترك من خلال بناء ورسم معالم العلاقات الأورومتوسطية، فالبعد الاقتصادي له تأثير في تحقيق الاستقرار المبني على التنمية الاقتصادية لدول المتوسط بالرغم أن هناك بعض استغلال لثروات وموارد دول جنوب المتوسط لما تملكه هذه الدول من موارد ومعادن هامة البترول، الغاز... التي تشكل مصدر دخل هام للدول الأوروبية.

المطلب الثاني: انعكاساتها على المستوى السياسي

في ظل التحديات الجديدة و الأزمات التي تشهدها منطقة المتوسط خاصة الضفة الجنوبية لما يحدث من فيها من تفاعلات وتغيرات حيث أصبح الأمن هاجسا قويا وعاملا مهما يدير ويحرك العلاقات الأورومتوسطية، وبالتالي التهديدات والتصورات الأمنية الإقليمية المتعلقة بالنشاطات الإرهابية، الحروب الأهلية والصراعات الداخلية و تأثيراتها الواسعة على منطقة المتوسط جعل هناك تكالب وتنافس للقوى الكبرى على المنطقة بالتفاعل بين مجموعة من التفاعلات والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية: والسؤال المطروح هنا هل التدخل لهذه القوى بدافع إعطاء قوة دفاعية لتحقيق الأمن والاستقرار أم الدخول بذريعة الدفاع الأمني للنفوذ والهيمنة؟

تجدر الإشارة الى أن هناك مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات المهمة في منطقة المتوسط من خلال اعتماد مقاربات أمنية شاملة في الفضاء المتوسطي حيث توجد منظمات فعالة مثل: اتحاد أوروبا الغربية، الاتحاد الأوروبي، الحلف الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في محاولة لإعطاء هندسة أمنية لمنطقة المتوسط لما يخدم المصالح الاستراتيجية الشاملة للدول الأوروبية.[1] فمبادرة التي أعلنت عليها منظمة حلف شمال الأطلسي" الناتو"(Nato) في قمة وارسو (warsaw-sum-mit) في يوليو 2016 أعطت مهمة جديدة لتقديم التوعية بالأوضاع السائدة و مكافحة الاتجار والإرهاب ودعم حرية الملاحة والمساهمة في بناء القدرات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط[2] أن الديناميكيات والتفاعلات التي حدثت ومازالت تحدث خاصة في الشق الجنوبي من المتوسط من انتشار الفصائل الإسلامية والجهات الإسلامية المتطرفة معروفة باسم "داعش" المنتشرة في جنوب المتوسط و حالات اللاستقرار التي شهدتها المنطقة العربية منها حراك

[1]– جلال حدادي، مرجع سابق،ص ص 233-234.

[2]– جيمس بلاك، أليكساندرا هول وآخرون، تقرير حول مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة رائد للأبحاث، 2017، ص19.

شعبي وثورات شعبية التي حدثت في ليبيا، مصر، تونس، المغرب" التي ساهمت في انتشار الفوضى والأمن والتي ساهمت في تفعيل النشاطات الإرهابية.

إضافة الى التأثير الكبير لبعض الدول على منطقة المتوسط لما يحدث لهذه الدول من حروب أهلية داخلية" الحرب على سوريا"، انعدام الاستقرار في ليبيا وقمع الاخوان المسلمين في مصر والصراعات الطويلة مثل التوترات بين إسرائيل وجيرانها أو بين تركيا وقبرص واليونان، قوات المعارضة" الجيش السوري الحر" في سوريا حيث شهدت اقتتالا ضاربا وتدمير واسع النطاق حيث أن الحرب في سوريا طرحت تحديات واسعة بالنسبة للجهات الفاعلة في مجالي الدفاع والأمن في منطقة المتوسط.[1]

ويمكن القول أيضا أكبر تهديد إرهابي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على النطاق الأوسع ينبع من الدولة الإسلامية في العراق والشام الى قادها أبو بكر البغدادي ابتداءا من نيسان 2010[2]، نجد كل هذه التهديدات والأزمات التي تعاني منها الدول العربية بمثابة تهديد كبير للأمن الأوروبي وبالتالي خلق مبادرات و اتفاقات شراكة للتعاون أصبح أمر ضروري و هام بالنسبة للمنطقة المتوسطية سنتطرق لأهم و أبرز المبادرات التي ساهمت في تعزيز الأمن والتفعيل للتعاون والتبادل المشترك في المجال السياسي الأمني كان أهمها:[3]

- عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط يونافورميد– عملية صوفيا) هي مهمة بحرية تابعة للاتحاد الأوروبي (eu) لتعطيل طرقات تهريب البشر في البحر الأبيض المتوسط.
- الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد (فرونتكس) وذلك لجمع معلومات استخبارية أمنية حدودية والتدقيق مع المهاجرين الذين يتم انقاذهم

[1]– مرجع نفسه، ص 5–6–7.
[2]– مرجع نفسه، ص 8.
[3]– مرجع نفسه، ص 19–20–21.

في البحر وتحظى هذه العملية بدعم من 16 دولة أوروبية بقيادة إيطالية معتمد على طائرتي مراقبة وعدة سفن حربية وحاملة طائرات عمودية (هيليكوبتر).

- شركاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الإقليميين حيث تتعاون هذه المنظمة مع أعضاء الحوار المتوسطي وأعضاء مبادرة إسطنبول للتعاون من خلال مجموعة متنوعة من الآليات (مثل الوفود السياسية والتقنية والتمويل والتدريب وتبادل المعلومات).
- بعثات الاتحاد الأوروبي لدعم الأمن في المنطقة وتضمن ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية (يوبام) لتعزيز أمن الحدود في ليبيا ودعم حفظ الأمن والسيادة.
- مجموعة حوار 5+5 في غرب المتوسط حيث تتشارك خمسة بلدان أوروبية (فرنسا، إيطاليا، ومالطا والبرتغال واسبانيا) وخمسة بلدان شمال افريقية (الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا وتونس) في هذا الحوار المتوسطي حيث تعقد اجتماعات منظمة رفيعة المستوى بين وزراء الدفاع للتنسيق في المسائل الملاحية والبحرية والتعاون بشأن كلية الدفاع 5+5.
- بناء القدرات الأطراف فضلا عن ذلك يتعاون عدد من البلدان على أساس ثنائي وذلك من خلال التدريب وبرامج التبادل العسكري أو تقديم مساعدة عسكرية واسعة للمنطقة.
- الإنفاق على الدفاع الإقليمي ونقل الأسلحة في ظل المخاوف الأمنية حيث تهيمن فرنسا 32% وإيطاليا على 18% على الانفاق كما تمثل الجزائر البلد ذي المستويات الأعلى من حيث الانفاق على الدفاع في افريقيا.
- استخدام الأسلحة المتطورة والقدرات العسكرية التي تؤثر على الأمن الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال بناء علاقات جيدة للتعاون على سبيل المثال: مصر التي كانت على صلة وثيقة بكل من الصناعات الروسية والأمريكية وتقديم المساعدات العسكرية حيث بدأت 2015 بتعزيز علاقات جيدة

مع فرنسا حيث ارتكزت على مشتريات رفيعة المستوى من الطائرات المقاتلة (Rafale) وصواريخ وطائرات دورية بدون طيار.

- تأكيد اسبانيا في يوليو 2015 استلام بطاريات صواريخ باتريوت سام " Patriote Sam" من ألمانيا.
- تتطلع الجزائر الى الاعتماد على مخزوناتها من أنظمة أس-300 "300-s" لاكتساب نظام الصواريخ الروسية بوك أم2.
- كذلك الحال بالنسبة للعديد من البلدان الشرق أوسطية والشمال افريقية التي كانت تعتمد تقليديا على روسيا للتزويد بالمعدات التي تقود للحقبة السوفيتية وتطويرها.

المطلب الثالث: انعكاساتها على المستوى الاجتماعي والثقافي

يراعي الاتحاد الأوروبي عبر الشراكة الثقافية والاجتماعية الأبعاد الثقافية لعلاقاته الخارجية مع دول حوض المتوسط، بالرغم من ضآلة المجالات الشائكة للتعاون كمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الانسان فقد أمكن تحقيق بعض النجاحات في مجال التعاون الثقافي عن طريق عقد مؤتمرات والنشاطات الثقافية نذكر منها[1]:

- الإعلان عن البرنامجين الاقليمين "التراث الأوروبي- المتوسطي" ومشروع أوديوفيزيول الأوروبي المتوسطي" كما أن هناك لقاءات تجري دوريا بين ممثلي المجتمعات المدنية في إطار المنبر الأوروبي المتوسطي المدني.
- مؤسسة "أنالبيند" للحوار الثقافي الأوروبي- المتوسطي أعمالها في الإسكندرية عام 2005 وهذه المؤسسة تعتبر الأولى لعملية برشلونة فوق " الأرض العربية" مما يكسبها بالتالي قوة رمزية كبيرة.

[1] ايزابيل شيفر، مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما متحصل عليه (2018/06/16) على الساعة (21:46) على الرابط التالي: 1789193-a مشروع الشراكة الأورومتوسطية التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما www.dw.com/ar/

- أما بالنسبة للهجرة فلم يتحقق الا القليل، كما أنه لم يتم إعداد مقترحات بناءة بسبب وضع اللاجئين على حدود المغرب واسبانيا وإيطاليا ومازال المرء يعيد اتماما عن تحقيق الهدف الأصلي المتعلق بتحسين المعطيات المعيشية لمجتمعات شمال افريقيا على نحو يؤدي محددا الى خفض عدد المهاجرين من هناك الى أوروبا.

- عقد مؤتمر لبناء القدرات الثقافية والابتكارية الإقليمية تماشيا مع استنتاجات الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي والذي عقد في بروكسل 19 فبراير 2014 حيث تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط للنهوض بالمشاريع والمبادرات لتعزيز التعاون الثقافي وتشجيع فرص العمل الجديدة والنمو الشامل للجميع في منطقة جنوب المتوسط.[1]

- و نستنتج في الأخير أن هذه المبادرات التي استخدمت في إطار التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف بين دول المتوسط استطاعت أن تعطي آفاق مستقبلية هامة لتحقيق الأمن في المتوسط من خلال تبادل المصالح المشتركة بين دول الأعضاء لهذه المبادرات وحاولنا إعطاء أبرز النماذج الفعالة التي سعت الى محاربة أو التخفيف من التهديدات الأمنية الجديدة من خلال إعطاء صورة لأهم التفاعلات والتصورات التي بنتها العلاقات الأورومتوسطية إلا أنه لا يمكن انكار الشق الثاني من هذه العلاقات المبنية على استغلال الأوضاع السياسية للمنطقة والدخول بذريعتها للتغلغل والهيمنة والنفوذ للسيطرة على ثروات التي تمتلكها بعض الدول المطلة على المتوسط والاستفادة من هذا المخزون الاستراتيجي، كذلك رغبة بعض الدول الأوروبية البروز كقوى كبرى فعالة تنافس الدول الكبرى (أمريكا، روسيا، الصين...) والدخول من منطلق حماية المتوسط و تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

[1]- فتح الله السجلماسي، مرجع سابق،ص24.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الأورومتوسطية في ظل أمنة المتوسط

المطلب الأول =>

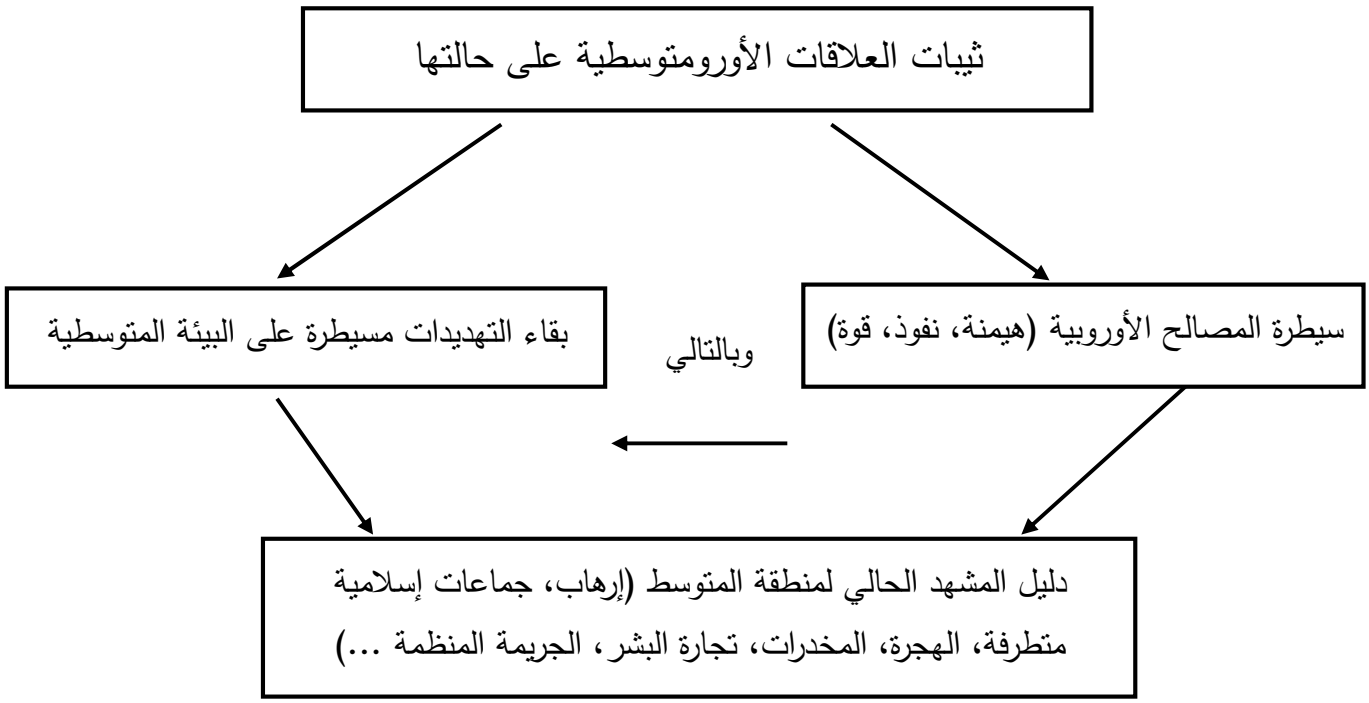

المطلب الثاني =>

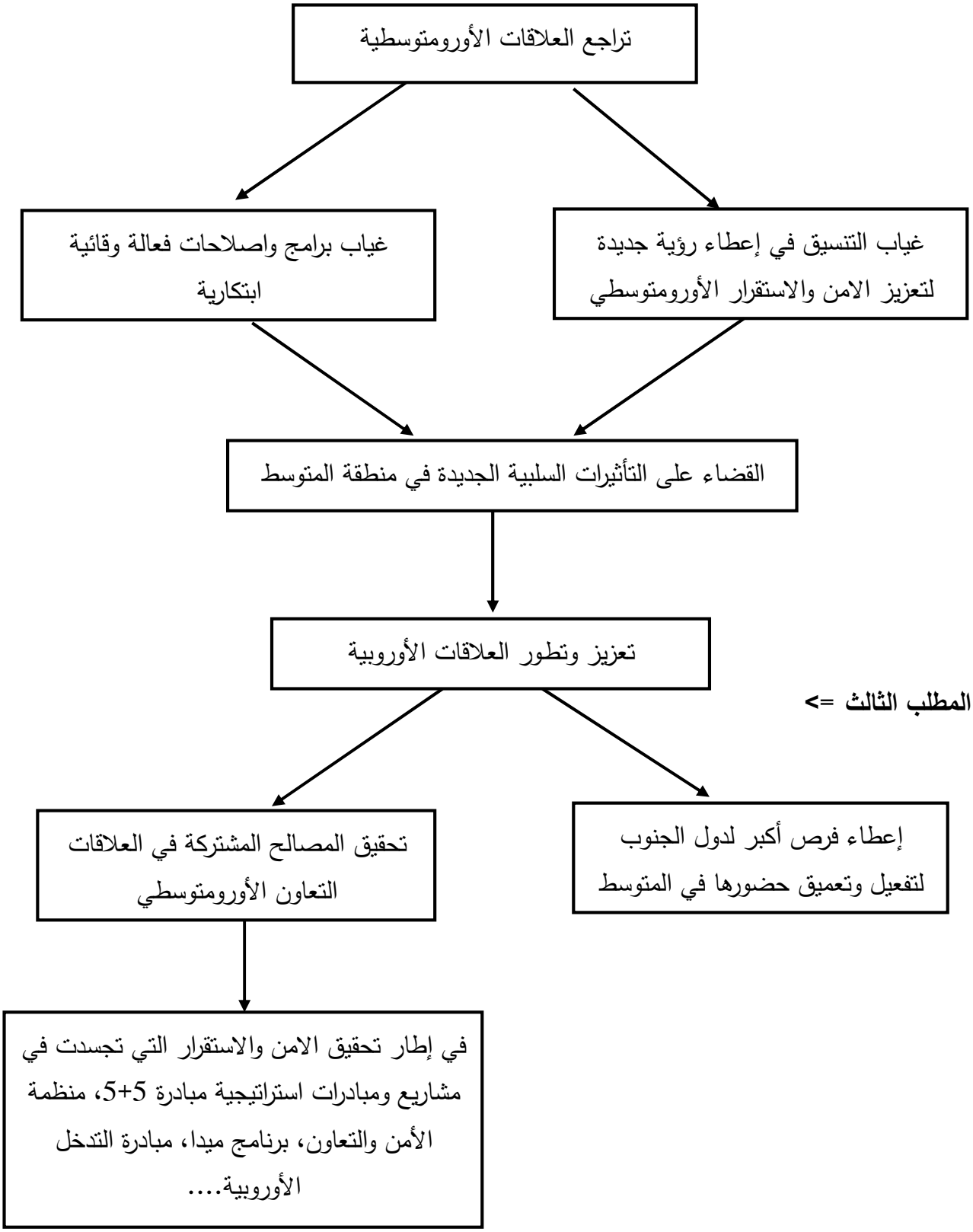

المطلب الثالث =>

المصدر: اعداد الطالبة

وكخلاصة لهذا الفصل نستنتج مايلي:

ان المتغير الأمني كان دافعا أساسا للتأثير على السياسة الخارجية الأوروبية تجاه منطقة المتوسط حيث تم صياغة استراتيجيات مبنية وفقا لمتطلبات وتطلعات الدول الأوروبية التي تهدف من وراها الى تكثيف التعاون بين دول المتوسط خاصة دول الضفة الجنوبية و ذلك للتصدي ومواجهة الاضطرابات المتعددة الأبعاد وفقا لمعطيات البيئة الأمنية الجديدة التي تفرض عللى الواقع الدولي اعطاء رؤية و تصور استراتيجي و صياغة مقاربات أمنية تشكل جسرا يواجه الأخطار و التهديدات الأمنية في المتوسط وذلك لبناء أمن متوسطي يخدم المصالح المشتركة لدول المتوسط تنعكس هذه المصالح على طبيعة علاقات التعاون الأورومتوسطي الذي يركز على التعاون...التكامل...الهيمنة...النفوذ...السيطرة...القوة...يستدعي دراسة تحليلية مستقبلية للتفاعلات التي تحدث في العلاقات الأوروبية–المتوسطية في ظل المتغير الأمني بإعتباره محركا أساسيا لهذه العلاقات و مدى قدرة الدول الأورمتوسطية على تحقيق الأمن والاستقرار واعطاء استراتيجية للقضاء والسيطرة على التهديدات التي تؤثر على أمن المنطقة.

خـــاتمة

فكرة الأمن القائمة على القدرة الدفاعية التعاونية لبقائه عن طريق التعاون والحوار والحفاظ على التوازن الإستراتيجي، تمكن المتغير الأمني إثبات فرضية أنه أصبح العامل الأمني المحدد الرئيسي في العلاقات الدولية وهذا ما أثبته من خلال دوره الهام في توجيه العلاقات الأورومتوسطية والمحرك الرئيسي لهذه العلاقات وهذا مايدفعنا لإثبات فرضية دراستنا من خلال المساهمة في تطوير علاقات سلمية على الصعيد الدولي التي تجسدت في أهم المبادرات والشراكات وبالتالي أخذ الأمن افتراض جديد يلغي التهديد وأعطى تصور مايسمى بالشراكة والتعاون للوقاية من الأزمات ومكافحة الإرهاب وانهاج منهج السلم والتعاون لتدعيم وبناء جسر أمني بين الدول، لذا يعتبر مشروع الشراكة الأورو متوسطية أحد المراحل الأساسية والهامة في سياسات الإتحاد الأوربي تجاه منطقة المتوسط ومدى تأثير العامل الأمني في توجيه هذه العلاقات...بل والمحرك الرئيسي لطبيعة هذه العلاقات.

في الأخير نجد أن دراستنا توصلت لبعض الناتئج والإفتراضات من أجل بناء تصور ورؤية جديدة للعلاقات الأورومتوسطية والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– تأثير البعد الأمني على التفاعلات الأورومتوسطية ايجابيا من خلال الدور المتزايد في تحقيقه لخلق أمن وسلام دولي وتأثيره سلبيا لإنعكاسه على المصالح المشتركة وأصبح ذريعة للقوى الكبرى التوغل والهينة والبروز تحت شعار المقاربة الأمنية خاصة المقاربة الأمنية للمتوسط.

– تبنت العلاقات الأورومتوسطية مفاهيم جديدة لوضع أسس لسياسة متوسطية جديدة لتحقيق أهدافها ومتطلباتها الأمنية من خلال رسم الإستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين.

– ركزت الشراكة الأورومتوسطية على آليات التعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة لتعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة، حيث عمل الإتحاد الأوروبي على وضع سياسة خارجية أمنية مشتركة بين دول الإتحاد ودول المتوسط وركزت في علاقاتها الخارجية على أهم المبادئ الأساسية بما فيها احترام حقوق الإنسان والتعاون المشترك بين دول الأفراد والمجموعات الإقليمية والدولية.

– ابرام معاهدات واتفاقيات بين دول جنوب المتوسط تنص على القضاء على الإرهاب والهجرة الغير الشرعية. تم التأكيد على التعاون لمكافحة الإرهاب في المؤتمر الأورومتوسطي في فالينسيا 2002 في إطار الشراكة السياسة والأمنية، تعدد أوجه التعاونبين الإتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط لمكافحة الإهاب في القمة الأورومتوسطية في برشلونة عام 2005 وتم الإتفاق على تدعيم التعاون والتنسيق لمكافحة الأرهاب.

– طبيعة العلاقات الأورومتوسطية تجسدت في اشكالية التفاعلات الأمنية التي صورت في شكل تعاون وتنسيق مشترك بين الطرفي شكلت حوار عربي–أوروبي خلق مبادرات أهمها: الحوار العربي الأوروبي، مبادرة برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، الإتحاد من أجل المتوسط، منتدى5+5...

– ان معطيات البيئة الأمنية الحالية في منطقة البحر المتوسط تستدعي تعميق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب في مجال الإنذار المبكر والتواجد والاستجابة السريعة للمخاطر الأمنية في منطقة البحر المتوسط وتفعيل التعاون وتقديم المساعدات المالية، التقنية والثقافية، لضمان استمرار الهياكل السياسة والاقتصادية التي تخدم المصلحة الأوروبية.

– تعتمد الإستراتيجة الأوروبية في منطقة المتوسط على محاولة احتواء أوروبا للمتوسط من أجل بلوغ أهداف تتمحور حول تأمين أمنها من الجنوب، خاصة فيما يتعلق بحماية حدودها وتعميق وتأمين حرية الملاحة وحركة التجارة مع الدول المتوسطية بما يحافظ على المصالح الأوروبية.

– إعادة بناء وهيكلة الخطاب الأمني الأوروبي في المتوسط بإعتماد تصور جديد لبلورة خطاب أمني جديد عن طريق تشجيع كل ما يتعلق بأشكال التهديد وذلك من خلال نشر قيم جديدة تدعو للسلم بدلا من الحرب ومنه الأمن أصبح يؤثر في العلاقات الأورومتوسطية وتوجيهها كأداة فعالة في سياستها الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللّغة العربية

أولاً: القرآن الكريم

1- الكتب

1. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1990، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
2. جون بيليس، ستيف سميث، تر: مركز الخليج للأبحاث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة، دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2004،
3. زياد شفقان الضرايعة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الأردن: دار الحامد للنشر التوزيع، 2011.
4. سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر وآخرون، تر: محمد صفار، نظريات العلاقات الدولية، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.
5. السيد أبو عيطة،سياسات الأمن الدولي في عالم متغير نحو مجتمع دولي آمن، الإسكندرية،دار الفكر الجامعي، 2013.
6. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.
7. عبدالقادر رزيق المخادمي،الاتحاد من أجل المتوسط "الابعاد والآفاق"، دار ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
8. عبد الوهاب الكلاني، الأمن الجماعي–السياسة الدولية،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1988.

9. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، (د. س. ن)).

10.عياد محمد سمير، العلاقات الأوروبية المغاربية، الجزائر: النشر الجامعي الجديد للنشر والتوزيع، 2017.

11.قط سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية "مفاهيم ومقاربات"، الجزائر دار علي بن زايد للطباعة والنشر، 2016.

12.ماجد عبد المهدي المساعدة، غدارة الأزمات (المداخل – المفاهيم – العمليات)، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

13.محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

14.مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحربة "دراسة في الرهانات والأهداف، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع 2006.

15.ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

16.هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

17.هشام محمود الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي– سياسي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009

19.هايدي عصمت كارس .السياسة الدولية المستمر و المتغير في السياسة الحارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية .القاهرة:المكتب العربي للمعارف,2016

2- الدوريات:

أ -**المجلات**

1. أمحند برقوق، مكافحة الإرهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية للحل السياسي، مجلة المفكر، بسكرة، العدد (2)، 2007.
2. أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، بيروت،العدد 46، 2017.
3. توفيق المديني، قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 131،نوفمبر 2012
4. جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 323، 19 ديسمبر 2014.
5. زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر،العدد 15
6. عادل زقاع،المعضلة الأمنية المجتمعية-خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة،جامعة الجزائر-3،مخبر دراسات وتحليلي السياسات العامة في الجزائر، (العدد 1،سبتمبر 2011)
7. العرباوي نصير،مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، (مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17،جامعة سطيف 2، 2013).
8. نور الصباح عكنوش، أمننة الشراكة الجزائرية – الأوروبية؟، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،جامعة بسكرة، العدد (2)، جويلية 2016.
9. عاصي حسين حمود، سهاد عاد لأحمد، أثر الثقافة لموجهة على أمن وهوية المجتمع العراقي، (مجلة الفراهيدي،العدد 23،أيلول2015).

ب–التقارير

1. الاتحاد الأوروبي،اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية تقرير عن التعاون عبر الحدود 2007.
2. جيمس بلاك، أليكساندرا هول وآخرون، (تقرير حول مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة رائد للأبحاث)، 2017
3. فتح الله السجلماسي، الاتحاد من أجل المتوسط، تقرير عن أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط، 2014.
4. المفوضية الأوروبية، الممثلة العليا لإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك–موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق " مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل 2018.

3– الدراسات:

أ– المذّكرات:

1. أمال حجيح، الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية – دراسة حالة المغرب – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن"،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة 2012.
2. برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي،كلية العلوم السياسية والاقتصاد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009.

3. بهولي عبير، النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية–دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر–3–، كلية العلوم السياسية والاعلام 2014.

4. جويدي حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي، نحو بنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011.

5. حصاص لبنى، دور التكتلات الاقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي دراسة حالة–رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية–تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010.

6. زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011

7. زهير درش، الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة العربية الغير شرعية قبل وبعد الحراك العربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة بوضياف– مسيلة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2017.

8. شاكر قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–،2015.

9. طبوش سفيان، الشراكة الأورومتوسطية في ظلال تحديات الأمنية الراهنة،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية–تخصص– دراسات أورومتوسطية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،كلية العلوم السياسية، 2017.

10.قسوم سليم،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية–دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، كلية العلوم السياسية والاعلام 2014.

11.ندير بطاطاش، التعاون الأوروبي – الافريقي بين الشراكة والتبعية، الجزائر نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون تعاون دولي، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية، تيزيوزو، 2014.

12.هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

13.الياس غقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014)،رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

3- المواقع الالكترونية:

1. مركز المستقبل–"جوار جوار"، الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية، المتحصل عليه على الرابط التالي:

https// www.futureuae.com يوم (2019/06/28)

2. مدرسة كوبنهاجن ولعبة الدكتاتوريات الأمنية، الموقع الالكتروني المتحصل عليه على الرابط التالي:

http://www.sasapost.com/opinion/copenhagen (17:05) (,2018/05/27)

3. جومانا مطر،الأمن البيئي في محيط البحر الأبيض المتوسط في خطر المتحصل عليه يوم (2018/06/13)على الساعة (21:36) على الرابط التالي:

www.sdarabia.com/?p=18587

4. مروة صبحي،الأمن المتوسطي– ديناميات متغيرة وفاعل ونجدد في البحر المتوسط–المتحصل عليه يوم (2018/06/14) على الساعة (18:40) على الرابط التالي:

https//ftureuae.com/cart/mainpage/Item/737/

5. محمد سمير عياد،السياسات الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل،المتحصل عليه يوم (2018/06/14) على الساعة (23:35) على الرابط التالي:

www.qiraalafrican.com/home/new/sthash.bokoue gx.dpbs

6. عبد الحكيم سليمان وادي،الأمن القومي الأوروبي،المتحصل عليه يوم (2018/06/15) على الساعة (06:00) على الرابط التالي

alwatanvoice.com/comt

ent/print/286440.html.:

https//pulpit

7. فاطمة الزهراء لبدو،حوار 5+5 التحديات والرهانات،المتحصل عليه يوم (2018/06/17) على الساعة (13:29) على الرابط التالي www.errafikabdlwahid.blogspot.com /2015/03 :

8.معز الباي،الاتحاد من اجل المتوسط: مسار برشلونة مسار العثرات،المتحصل عليه يوم(2018/06/19) على الساعة (10:11) على الرابط التالي

www.rachedarfaoui.over.blog.com/article.35892552

9.محمد سمير عياد،الاتحاد من أجل المتوسط، (جامعة تلمسان).المتحصل عليه يوم(2018/06/19)على الساعة (17:30) على الرابط التالي

https//www.djazairess.com/eldjoumhouria/74525

10. معز الباي،الاتحاد من أجل المتوسط: مسار برشلونة (مسار العثرات).المتحصل عليه يوم (2018/06/19) على الساعة (20:33) على الرابط التالي

:https ; //rachedarfaoui-over-blog-com/acticle-35892552html

أحمد مختار الجمال،الاتحاد من أجل المتوسط: بدايات هو تطورات هو مستقبله، 2008,المتحصل عليه من المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية على الرابط التالي:

11. www.mokhtarelgammal.typepad.com/articles/html.

12. نور الدين الفريضي، بعد توسيع الاتحاد ... جاءت سياسة الجوار. المتحصل عليه يوم (2018/06/21) على الساعة (18:29) على الرابط التالي

https//www.swissinfo.ch/ara/3907092/

13.فخر الدين سلطاني،مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الاقليمي، منقول من الرابط التالي .www.academia.edu/22227100:

14.سياسة الجوار الأوروبية المتحصل عليها يوم (2018/06/18) على الساعة (14:55) على الرابط التالي: http//openmediahub.com/ar/eu-basics/european.neighbourhood-policy

15. سياسة الجوار الأوروبية المتحصل عليها يوم (2018/06/17) الساعة (17:58) على الرابط التالي –http//openmediahub.com/ar/eu–basics/european.neighbourhood– policy :

16. عبد الحق عزوزي،سياسة الحوار الأوروبي الجديدة متحصل عليه يوم (2018/06/16) لا على الساعة (20:35) على الرابط التالي www.alittihad–ae/mobile/wwajhatdetails.php ?id=75590

17. ايزابيل شيفر،مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما متحصل عليه (2018/06/16) على الساعة (21:46) على الرابط التالي: 1789193 –aمشروع الشراكة الأورومتوسطية التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما/www.dw.com/ar

18. ايزابيل شيفر،مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما متحصل عليه (2018/06/16) على الساعة (22: 20) على الرابط التالي: 1789193 –aمشروع الشراكة الأورومتوسطية التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما /www.dw.com/ar

19. سياسة الجوار الأوروبية متحصل عليها يوم (2018/06/15) على الساعة (20:50) على الرابط التالي:

20. Hhps://openmediahub.com/or/eu/–basics/europan– neighbou.rhouud.policy.

21. سياسة الجوار الأوروبية متحصل عليها يوم 2018/06/15 على الساعة 20:50 على الرابط التالي

https//openmediahub.com/ar/eu/–basics/ruropean–heighbourhood–policy/

ثانيا: باللغة الأجنبية

1-English

A) Article

1. Union for the mediterranean, women for the mediterranean,) drwing force for development and stability-UFM secretariat progress report on women empowerment(from: https:/www.eunighbous.euro/ar/south/stay/stay- informed / new/mwtmr-alatechad-mn-ajl-almtwst-ydw-bshk-ajl-12aly-almshark-alkmart-llmart at (12:12) (17/06/2018).

2- Guatemala/history.map- flag.population&facts/britannica.com/ on (2016/04/24)Democratic.de/p=42042

3-Commission europeenne-communique de press, reponse de l'ue au printemps arabe : nouveau train de mesures d'aide en favourite de l'afrique du nord et du moyen – orient, IP 11/1083

4-Extraordinary Council of miniters,European security : a Common concept of from "madrid 14 november 1995"the 27 WEU countries www.bits.de/NRANEu/docs/WEU141195,at 16/05/2015, on (09.00).

5- Senén Florensa, Unionfor Mediterranean:union for the mediterranean ;) Challenges and Ambitions 2010 (form:www.iemed.org/anuari2010/aarticles/florensa*ufm-en pdf-at(22 :00) on(16/06/2016)

6-Forreign & szcurity Policy , from http://europa.eu/european-: union/topics/foreign-security-policy-en at (02:33),on(18/05/2018)

7-Extraprdnary council ministers, security: a cmmon concept of th 27WEU 1955r fromwww.bits.de/NRANEU/docs/WEU141195, on -countries14 novembe (18/05/2018), at (00:17)

8- OSCE Factsheet A4UK.indd.osce.org. Organisation for security and co-operation in europe factsheet. http://www.OSCE.org/ar/partners.for.cooperation//77952/download=true on .(18:00) at (2018/05/18)

9–Eu Neighbours (South-East) : www.euneighbours-eu/ar/south/eu-in-action/projects/brnamj-dm-alshrakt-walaslah-walnmw-alshaml/on (18/05/2018) (14 :10)

2) Français

B)Article

1. Les frontières de la sécurité, référence :

   www.implicationsphlosophique.org/dossiers/sécurité/ les frontières de la sécurité at(15 :57) on(27/05/2018).

ملخص:

محور الأمن في المتوسط يأخذ إستقطاب كبير للحركات والفواعل السياسة مرتبط هذا الإستقطاب بشكل النظام الدولي الجديد وما يميزه من تحولات وفقا للمتغيرات الجديدة بما يتعلق بهذه التحولات من ارتباطات تمس المسائل والقضايا المتعلقة بالمتغير الأمني في السياسة الدولية خاصة بعد الحرب الباردة اذ توجه العالم الى سياسة الأقطاب التي ارتبطت بالتعاون المتمثل في التكتلات وبناء استراتيجي في جميع المجالات.

فالمتوسط يعتبر منطقة أفرزت العديد من القضايا على ضوء التهديدات الأمنية الراهنة التي محل اهتمام الدول الأورو- متوسطية ما يمكن ان يدعم الشراكة لرؤية جديدة للمنطقة فالمعطيات الأمنية المعاصرة أعطت شكل جديد في بناء علاقات و روابط بين دول المنطقة في ظل التنافس و الاستقطاب الدولي في اطار اعطاء رؤية استراتيجية و تصور تعاوني مشترك يبرز الرغبة في تحقيق مصالح و أهداف و أمن و استقرار المتوسط في ظل المخاطر الأمنية التي يشهدها حوض البحر المتوسط خاصة في ظل هذا الواقع الراهن الذي ركز على المتغيرات الأمنية التي تؤثر على توجهات و مستقبل المنطقة.

Abstract :

The axis of security in the Mediterranean takes a great deal of polarization of political movements and actions. This polarization is linked to the new international order and its transformations according to the new changes in relation to these transitions related to issues and issues related to the security variable in international politics, especially after the Cold War. As the world goes to the polarity policy that has been linked to the cooperation of blocs and the strategic building of all areas.

The Mediterranean is a region that has produced many issues in the light of the current security threats that are of interest to the Euro-Mediterranean countries, which can support the partnership to a new vision for the region. The contemporary security data have given a new form in building relations and links between the countries of the region in light of competition and international polarization In the context of giving a strategic vision and a common cooperative vision that highlights the desire to achieve the interests, objectives, security and stability of the Mediterranean, in light of the security risks in the Mediterranean basin, especially in light of this current reality, which focused on the security variables affecting the trends and futur of the region.